2243 ص

R

E

التوزيع : عـــام

E/ECWA/72

١٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨

الاصل : بالعربية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢ - ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨

عمان ، الاردن

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WEST ASIA
28 MAR 1979
LIBRARY

تقـرير اللجنـة
الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
للأمـم المتحـدة

78-2224

المحتويات

الفصل		الفقرة	الصفحة
الاول	: القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها		١
الثاني	: وقائع جلسات الدورة الخامسة		
	١- الحضور وتنظيم العمل	١-١٨	٢
	٢- انتخاب اعضاء المكتب	١٩-٢٠	٥
	٣- جدول الاعمال	٢١	٦
	٤- النظر في طلبات الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الخامسة للجنة	٢٢-٢٣	٧
	٥- تقرير عن نشاط اللجنة منذ الدورة الرابعة	٢٤-٢٩	٧
	(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل	٢٦-٢٩	٨
	(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة	٣٠-٣٨	٩
	(ج) تقرير عن الميزانية البرنامجية ١٩٧٨-١٩٧٩	٣٩-٤٨	١١
	٦- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز الصندوق الطوعي	٤٩-٥٦	١٥
	٧- نقل القوى العاملة من دول غربي آسيا الى الدول المتقدمة	٥٧-٦٧	١٦
	٨- المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها	٦٨-٨٤	١٩
	٩- اعتماد الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣	٨٥-٨٩	٢٢
	١٠- انشاء هيئات فرعية للجنة	٩٠-٩٨	٢٤
	١١- تقريران اوليان عن مقر اللجنة	٩٩-١٠٤	٢٥
	١٢- امور اخرى		
	(أ) خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا	١٠٥-١١٣	٢٨
	(ب) تقرير عن مساهمة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا في اغراض التنمية	١١٤-١١٥	٣٠
	(ج) غيرها	١١٦-١١٨	٣٠

المحتويات

الفصل :	الفقرة	الصفحة
الثالث : القرارات التي اتخذتها اللجنة		٣٣
الرابع : اعتماد التقرير السنوي للجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي		٤٩
الملاحق :		
الاول : بيان عن الاثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة		
الثاني : تقرير عن نشاط اللجنة منذ الدورة الرابعة		
الثالث : قائمة بالوثائق المقدمة الى الدورة الخامسة للجنة		

الفصل الاول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها

١- وافقت اللجنة في جلستها الثامنة على مشروع القرار التالي لرفعه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

القرار رقم ٥٢ (٥) : المقر الدائم للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(للنص الكامل لهذا القرار، انظر الفصل الثالث ادناه) .

٢- وافقت اللجنة في جلستها العاشرة ان ترفع القرار التالي الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

أقرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الخامسة مشروع الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ الواردة في الوثيقتين E/ECWA/56 و E/ECWA/56/Add. 1 بعد أن اخذت بعين الاعتبار الملاحظات التي أبداها بعض الدول الاعضاء .

الفصـــل الثانـــي

وقائع جلســـات الدورة الخامســـة

١ - الحضور وتنظيم العمل

١ - عقدت الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عمان (المملكة الاردنية الهاشمية) خلال الفترة ٢ - ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .

٢ - افتتحت الدورة بكلمة القاها معالي السيد نجم الدين الدجاني ،مندوب صاحب السمو الملكي الامير حسن نائب جلالة الملك ،رحب فيها بانعقاد الدورة الخامسة للجنة في عمان وأشار الى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه اللجنة في تدعيم أوجه التعاون بين دول المنطقة ،وتقديم المشورة الفنية اللازمة والمساعدة في تحديد مواقف المنطقة من القضايا المطروحة في الساحة الدولية . وركز على مشكلة هجرة الكفاءات وآثارها السلبية على الدول النامية وضرورة ايجاد الحلول المناسبة لها ،وعلى الحاجة الماسة لتنمية الامكانيات الوطنية لاستيعاب التكنولوجيا وتطويرها وأكد أهمية انشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها .

٣ - وألقى رئيس الدورة الرابعة ،معالي السيد نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية ،كلمة رحّب فيها بانعقاد الدورة الخامسة للجنة في عمان وأشاد بانجازات اللجنة بالرغم من الظروف الصعبة التي تحيط بعمل الامانة نتيجة للاحداث في لبنان . وجاء في الكلمة أنه بالرغم من تمكن غالبية دول المنطقة من الاستمرار في تحقيق معدلات للنمو عالية والتغلب على الكثير من الاختناقات التي أعاقت في السابق مسيرة التنمية ،فلا يزال أمام المنطقة أشواطا واسعة لا بد من أن تقطعها لكي تعطي عملية التنمية ثمارها المرجوة . وأشار الى الدور الفعال الذى يمكن أن يلعبه التعاون بين دول المنطقة في هذا الصدد مستشهدا على ذلك بالتجربة القائمة بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية . كما تطرق الى المساهمة الايجابية والفعالة التي تقوم بها دول المنطقة بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي واستقراره وتعزيز الثقة بين الدول النامية والدول المتقدمة وذلك نتيجة انتهاج دولها سياسات مسؤولة واعية ،وفتح اسواقها للتجارة الدولية ،وتقديمها مساعدات وقروض للدول النامية تشكل نسبا عالية من دخولها ،واسهامها البنّاء في كل حوار وجهد يهدف الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٤ - ثم تلا أمين سر اللجنة الرسالة التي بعث بها الامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالدهايم ،الى اللجنة ، بمناسبة انعقاد دورتها الحالية . وجاء فيها أن كثيرا من الموضوعات التي ستعالجها اللجنة ذات صلة ليس بمنطقة اللجنة فحسب بل بالمجتمع الدولي ككل .

وأشار الى ان الجهود المبذولة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد تهدف الى تأمين اطار مناسب لحل المشكلات التي تواجه هذا المجتمع . وشدد الامين العام في رسالته على أهمية التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية في تعزيز الاعتماد الذاتي الجماعي ، ولاحظ بارتياح ما تقدمه بلدان اللجنة المنتجة للنفط من مساعدات قيّمة لدعم الجهود الانمائية داخل المنطقة وخارجها . ورحّب بتركيز تلك البلدان على التدابير المتخذة لصالح البلدان الاقل نموا في المنطقة وعلى تقديم المساعدات الى لبنان . وأكد ان روحية التعاون والدعم هذه تشكل الاساس الوحيد للوصول الى حلول دائمة للمشكلات المشتركة .

٥- استهل الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي اسيا كلمته بالاعراب عن عميق امتنانه وتقديره لسمو الامير حسن وللحكومة الاردنية للدعم المستمر والضيافة الكريمة اللذين ما فتئا يقدمانهما الى اللجنة . وأشار الامين التنفيذى الى الازمات الراهنة التي اصابت الاقتصاد العالمي ، ولاحظ ان الحوار الدائر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لم يسفر عن إحداث تغييرات هيكلية بما يلائم اهداف البلدان النامية . وأكد بانه على الرغم من الصعاب والعقبات القائمة امام اقامة نظام اقتصادى دولي عادل ، لا يوجد بديل للحوار نظرا للمدى الذى وصل اليه الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول .

٦- وذكّر الامين التنفيذى بان البلدان المنتجة للنفط في منطقة اللجنة قد بذلت جهودا عظيمة في سبيل انشاء نظام اقتصادى عالمي اكثر عدالة عن طريق سيطرتها على مواردها النفطية التي هيأت لها فوائض ماليه استخدمتها بالتالي في الاسهام في تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وبوجه خاص عن طريق تقديم المعونة المالية للبلدان النامية الاخرى . وأشار الى ان الفوائض المالية للدول المنتجة للنفط قد مكّنت منطقة اللجنة باكملها من تحقيق منجزات هامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . غير ان بلدان اللجنة تبقى مع ذلك جزءا من العالم الثالث تواجه نفس مشاكله .

٧- واستعرض الامين التنفيذى خصائص المنطقة حيث يمكن التمييز بين ثلاث فئات : الدول المنتجة للنفط ، فيما عدا العراق ، حيث يسيطر قطاع النفط على النشاط الاقتصادى ، والدول غير المنتجة للنفط ، ومعهما العراق ، وهي ذات اقتصاديات اكثر تنوعا ، والدول الاقل نموا التي لم تستغل امكانياتها بعد والتي تعتبر من البلدان الرئيسية المصدرة للقوى العاملة . وأضاف بان أنسب وسيلة للتغلب على العوائق التي تواجه هذه الدول والافادة من الموارد المتاحة تكمن في تطوير التعاون والتكامل في داخل المنطقة وبينها وبين اجزاء اخرى من العالم العربي . ولاحظ في هذا الخصوص ان المنطقة قد أحرزت تقدما كبيرا بتوفر الخبرات والمؤسسات في هذا المجال .

٨- وشرح الامين التنفيذى بايجاز منجزات اللجنة في ميادين التخطيط الطويل الاجل ، والمسح الاجتماعي - الاقتصادى للمنطقة ، وتقديم الخدمات الاستشارية في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والمعونة الفنية في اعداد ونشر الحسابات القومية والتدريب في مجال

الاحصاءات ، وفي التنمية الزراعية والتعاون والتكامل الاقليميين ، والامن الغذائي ، وتنسيق الخطط والبرامج الصناعية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والموارد المائية والعدنية ، ونقل التكنولوجيا وتطويرها ، والنشاطات السكانية ، والنقل والمواصلات ، والتنمية الريفية ، واشراك الشباب في التنمية القومية ، وتقدم المرأة ، والاسكان ، والقوى البشرية ، وتدريب موظفي البلدان الاقل نموا في مجال المالية العامة والادراة . وأضاف الامين التنفيذى بان الدعم المستمر الذى تقدمه الدول الاعضاء قد مكّن اللجنة من تنفيذ جزء كبير من برامجها على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها . وعبّر عن أمله في ان يزداد هذا الدعم وعلى وجه الخصوص بتزويد خبراء اللجنةبالمعلومات والبيانات التي يحتاجون اليها في دراساتهم وبحوثهم .

٩- وقد حضر الدورة مندوبون عن الدول التالية ، الاعضاء في اللجنة : المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

١٠- وشاركت منظمة التحرير الفلسطينيةباعمال الدورة بصفة عضو كامل في اللجنة .

١١- واستنادا الى احكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة ، شاركت في اعمال الدورة الخامسة ، بصفة استشارية ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، رومانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الهند ، هولندا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية واليونان .

١٢- واستنادا الىمقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي للامم المتحدة رقم ٢٤٤ (الدورة الثالثة والستون) ، دعيت دولة الفاتيكان الى المشاركة بصفة استشارية ، في اعمال الدورة .

١٣- ودعيت رابطة العالم الاسلامي الى المشاركة بصفة مستشار مراقب في اعمال الدورة الخامسة ، وذلك استنادا الى الفقرتين ٥ و ٧ من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٨١٨ (الدورة ٥٥) .

١٤- كما حضر الدورة ممثلون عن : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، برنامج الغذاء العالمي ، منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، والمقر الرئيسي للامم المتحدة .

١٥- ومثلت في الاجتماع الوكالات الدولية المتخصصة التالية : منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة العمل الدولية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

١٦- وحضر الاجتماع ايضا ممثلون عن المنظمات الاقليمية التالية : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ، الاتحاد العربي للسياحة ،الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، صندوق النقد العربي ، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول .

١٧- وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات الحكومية التالية : صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الصندوق السعودي للتنمية ، ومؤسسة البحث العلمي (الجمهورية العراقية) . كما تمثل في الاجتماع الاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة .

١٨- وقد اعتمدت اللجنة المقترحات المتضمنة في الوثيقة E/ECWA/62/Rev.1/Add. لتنظيم سير عملها .

٢- انتخاب اعضاء المكتب

١٩- أعادت اللجنة بالاجماع انتخاب معالي السيد نجم الدين الدجاني ،وزير الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية ، رئيسا ، كما انتخبت معالي السيد سليم ياسين ،وزير النقل في الجمهورية العربية السورية ،و سعادة السفير السيد محمد صادق المهدي مديرعام دائرة العلاقات الاقتصادية في وزارة الخارجية في الجمهورية العراقية ،والسيد وليد قمحاوي*، رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية ،نوابا للرئيس ،والسيد محمد فرج عجاج ،عضو وفد الجمهورية العربية اليمنية ،مقررا للدورة .

٢٠- وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي الموقت ، قام اعضاء مكتب اللجنة بفحص اوراق اعتماد الوفود المنتدبة فوجدوها مستوفاة الشروط .

---

* تم انتخاب السيد وليد قمحاوي نائبا ثالثا لرئيس الدورة الخامسة في الجلسة العامة السابعة للجنة بموجب المادة ٧٢ من النظام الداخلي الموقت للجنة التي سمحت بوقف العمل بالمادة ١٢ من هذا النظام حتى نهاية مدة انعقاد الدورة الخامسة .

٣ - جـــدول الاعمـــــال

٢١ - استنادا الى المادة ٩ من النظام الداخلي الموقت وافقت اللجنة على عكس ترتيب البندين الرابع و الخامس من جدول الاعمال الموقت المنقح (الوثيقة E/ECA/55/Rev.1) و على مناقشة مشكلة هجرة الكفاءات تحت البند ٨ بدلا من البند ٦ (أ) . كما وافقت اللجنة على ادراج بند حول ادماج المرأة في عملية التنمية في دول منطقة غربي آسيا ،بناء على اقتراح الامانة التنفيذية ،و بند آخر حول مساهمة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاعداد لموتمر الامم المتحدة لتسخير العلم و التكنولوجيا في أغراض التنمية ،بناء على اقتراح وفد المملكة الاردنية الهاشمية ،تحت البند ١٣ من جدول الاعمال الموقت المنقح ،و ناقشت اللجنة ايضا اقتراحا باضافة بند الى جدول الاعمال حول انشاء مركز اقليمي للتدريب على استعمال الحاسبات الالكترونية في أغراض التنمية و ارتأت ارجاء ذلك الى دورة قادمة ريثما تتوفر الوثائق الضرورية لتأمين مناقشة مجدية . ثم تبنت اللجنة جدول الاعمال التالي :

١ - افتتاح الدورة
٢ - انتخاب اعضاء المكتب
٣ - اقرار جدول الاعمال
٤ - تنظيم الاعمال
٥ - النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة و التي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الخامسة للجنة
٦ - تقرير عن نشاط اللجنة منذ الدورة الرابعة
(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
(ج) تقرير عن الميزانية البرنامجية ١٩٧٨ - ١٩٧٩
٧ - الوضع المالي لبرامج اللجنة و تعزيز الصندوق الطوعي
(أ) تقرير الامين التنفيذي عن الوضع المالي لبرامج اللجنة منذ الدورة الرابعة
(ب) البيان المالي للصندوق الطوعي
٨ - انتقال القوى العاملة من دول غربي آسيا الى الدول المتقدمة
٩ - المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا و تطويرها
١٠ - اعتماد الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣
١١ - انشاء هيئات فرعية للجنة
١٢ - تقريران أوليان عن مقر اللجنة
(أ) تقرير عن المقر الدائم في بغداد ،العراق
(ب) تقرير عن المقر الموقت في بيروت ،لبنان
١٣ - مسائل أخرى
(أ) خطة العمل الاقليمية لادمـــــاج المرأة في دور التنمية في دول منطقة غربي آسيا
(ب) تقرير عن مساهمة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاعداد لموتمر الامم المتحدة لتسخير العلم و التكنولوجيا في اغراض التنمية .
١٤ - تقرير اللجنة السنوي الى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي .

٤- النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الخامسة للجنة

٢٢- وافقت اللجنة على دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة المذكورة في الوثيقة (E/ECWA/61/Rev.1) ، والتي لا تتمتع بعضوية اللجنة ،للاشتراك بصفة استشارية في أعمال دورتها الخامسة . وقد تحفظت المملكة العربية السعودية بالنسبة لقائمة الدول التي تضمنتها الوثيقة المذكورة اعلاه .

٢٣- كما وافقت اللجنة ، بناء على اقتراح من المملكة العربية السعودية ، (الوثيقة E/ECWA/61/Rev.2/Add.1) على دعوة رابطة العالم الاسلامي الى حضور دورات اللجنة والاشتراك في الاجتماعات المتفرعة عنها بصفة مستشار مراقب .

٥- تقرير عن نشاط اللجنة منذ الدورة الرابعة

٢٤- قدم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال وذكر ان اعمال اللجنة تمددت ، خلال هذه الفترة ، النشاطات المنفذة ضمن نطاق برنامج العمل ،كما هو وارد في الوثيقة E/ECWA/57 ،وتضمنت عددا من المشاريع المؤجلة من برنامج العمل للعامين ١٩٧٦-١٩٧٧ ، بالاضافة الى النشاطات التي قامت بها اللجنة بناء على طلب من حكومات الدول الاعضاء . وفي هذا الصدد لفت الامين التنفيذى الانتباه الى تقارير اللجنة عن مشروع مركز التوثيق التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (E/ECWA/57/Add.1) وعن مشكلة هجرة الكفاءات واسبابها ونتائجها ووسائل معالجتها (E/ECWA/57/Add.2) . وأوضح انه ، نظرا لقرار اللجنة باد راج بند في جدول الاعمال حول نقل القوى العاملة من دول غربي آسيا الى الدول المتقدمة، سينظر في مشكلة هجرة الكفاءات تحت ذلك البند . كذلك لفت النظر الى الوثيقة (E/ECWA/59) التي تلخص ما تم تنفيذه بشأن القرارات التي اقرتها اللجنة في دورات سابقة . واشار في هذا الصدد الى تقارير المتابعة فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق الاقليمي (E/ECWA/59/Add.1) ، والى ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعات النفطية في المنطقة (E/ECWA/59/Add.2) ،والى "المسح الاقتصادى لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" (E/ECWA/59/Add.3) ،والى دراسة الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني (E/ECWA/59/Add.4) . واشار الامين التنفيذى ايضا الى التعديلات التي اوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية التابعة للجمعية العامة باد خالها على الموارد المطلوبة ببرنامج عمل واولويات اللجنة لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، والتي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة (E/ECWA/60) .

٢٥- وقررت اللجنة ان تنظر في الفقرات الفرعية الثلاث من هذا البند من جدول الاعمال كلا على حدة، وعلى الوجه التالي :

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

٢٦- أكد ممثل الجمهورية العربية السورية على الحاجة الى مزيد من التنسيق في الجهود المبذولة داخل الامانة التنفيذية للجنة، وبين تلك الجهود ونشاطات المنظمات الاخرى، وذلك تجنبا للازدواجية. وامتدح الاعمال المنجزة حتى الان بشأن دراسة اتجاهات التنمية وامكاناتها في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقال انه يتوقع ان توفر الاعمال اللاحقة في هذا المجال أساسا لانشاء روابط بين اقتصاديات المنطقة وسائر بلدان العالم. وشدد على اهمية الاحصاءات وحث الحكومات الاعضاء على توفير المعلومات الاحصائية اللازمة . وفيما يتعلق بمركز اللجنة للتوثيق المقترح انشاؤه لاحظ ان الوثيقة المشار اليها لم تتضمن دراسة تامة لجميع جوانب الموضوع ، وان النشاطات المقترحة، كانشاء مصرف للمعلومات واعداد الاحصاءات عن القوى العاملة وغيرها من النشاطات ، متفقة مع نشاطات الوحدة الاحصائية التابعة للجنة. واضاف انه من الضروري اقامة الروابط العضوية اللازمة بين عمليات المركز المقترحة وبين نشاطات الشعب والوحدات التابعة للجنة . وأشار الى ضرورة اعداد الوثائق المقدمة الى الدورة باللغة العربية ثم القيام بترجمتها الى الانكليزية، وبشكل خاص عند معالجة موضوعات معقدة كالموضوعات العلمية والتكنولوجية . (ولفت الانتباه الى ان تقرير اللجنة قد خلا من ذكر ما تم انجازه بالنسبة الى مشروع انشاء مركز للحاسبات الالكترونية في الجمهورية العربية السورية ، وشدد على ضرورة التأكد من امكانية تحقيق المشاريع قبل اعتمادها).

٢٧- وأشار ممثل الجمهورية العراقية في ملاحظاته على برنامج عمل اللجنة الى ان تقرير الامانة العامة قد شمل نشاطات نفذت في الفترة الممتدة حتى آذار/مارس ١٩٧٨ فقط . وامتدح اعمال اللجنة في دراسة اتجاهات التنمية الطويلة الاجل واشتراكها الفعال في اعداد وتنظيم المؤتمر الدولي للتنمية حول الخطة الخمسية الاولى في الجمهورية العربية اليمنية ، وأعرب عن أمله في ان يشمل مثل هذا النشاط بلدانا اخرى في المنطقة. وأيد نشاطات البرنامج دون الاقليمي للتدريب على المالية العامة والادارة . وأوصى بضرورة العمل على تأمين استمراريته وتوسيع نطاق خدماته ليشمل بلدانا اخرى في المنطقة . وطلب ان تؤمن ميزانية اللجنة تمويل الحلقة التدريبية حول التنسيق بين الخطط الانمائية والميزانيات في بلدان غربي آسيا . وقال ان بلاده تعلق ، اهمية كبيرة على قضايا الامن الغذائي والتكامل الزراعي ، وانه ينبغي للدراسات التي تتناول هذه القضايا ان تبحث الوضع في المنطقة ككل . وأضاف ، ان ثمة حاجة الى ايلاء تنمية الموارد المائية اهتماما خاصا ، وانه يعلق اهمية بالغة وملحة على الدراسات المتعلقة بالطاقة ، مطالبا باقامة تعاون أوثق مع منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول .

وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل ، اشار الى انه من الافضل تحديد الاطار الزمني لمختلف مراحل التنفيذ وللمنجزات وخاصة بالنسبة للمشاريع التي يتوقع ان يستغرق انجازها وقتا أطول نسبيا . وأضاف انه ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام لدراسة ما تخلفه عمليات الشركات عبر الوطنية من آثار اقتصادية واجتماعية .

وفي ميدان السكان ، لاحظ ممثل الجمهورية العراقية انه لم يتم حتى الان اجراء دراسة عن القوى العاملة العربية ، واوضح انه يمكن الحصول على مساعدة الدول الاعضاء في القيام بهذه الدراسة . وأكد على الحاجة الى مزيد من التدريب في مجال علم السكان ، واقترح ان يجرى في بلدان اخرى في المنطقة عقد حلقات دراسية مماثلة لتلك التي ستعقد في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية . وفيما يتعلق بتقرير الامانة حول انشاء مركز التوثيق ذكر انه يؤيد الاقتراح بعقد اجتماع لفريق من الخبراء لمناقشة مختلف جوانب الموضوع . واظهر استعداد الجمهورية العراقية للمساعدة في ذلك .

٢٨- وقال ممثل جمهورية مصر العربية ان الدراسة المتعلقة بالاتجاهات الطويلة الاجل تمثل جهدا هاما ، وان كان لا بد من مرور بعض الوقت قبل ان تظهر نتائجها النهائية . واقترح اللجوء الى اساليب بديلة تكون متطلباتها الاحصائية غير معقدة . واوضح انه ينبغي مناقشة هذه الدراسات وغيرها مع الحكومات ومع بعض المنظمات الاقليمية مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قبل وضعها في صيغتها النهائية .

٢٩- ولاحظ ممثل المملكة الاردنية الهاشمية بارتياح الاتجاه نحو اجراء دراسات ميدانية ودراسات تتناول مسائل محددة والتحول عن وضع التقارير والدراسات العامة . واشاد بدور اللجنة في مؤتمر التنمية الدولي حول الخطة الخمسية الاولى في الجمهورية العربية اليمنية ، الذى هو مثال جيد عن الاعمال الميدانية التي تقوم بها اللجنة . وأكد على الجهود المشتركة التي تبذلها المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية من اجل تحقيق التكامل الزراعي بينهما ، وقال انه يعلق اهمية كبيرة على هذا التكامل لان المنطقة ما زالت تستورد من الاغذية اكثر مما تصدر . وبصدد مركز التوثيق التابع للجنة قال انه ينبغي توفير معلومات أدق عن تكاليف انشاء المركز والخطوات العملية الواجب اتخاذها لتأمين الموارد اللازمـــة .

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

٣٠- أشار ممثل العراق ، في ملاحظاته ، الى التأخير الحاصل في تنفيذ بعض القرارات وطلب تقديم بعض الايضاحات بهذا الشأن . وفيما يتعلق ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في المنطقة ، قال ان على هذا البرنامج ان يؤمن الموارد المالية الكافية وأكد على ضرورة اتخاذ قرار بهذا الشأن . وبالنسبة للتعاون الاقليمي في ميدان الموارد المائية ، أشار مجددا الى ما يبديه العراق من اهتمام خاص بالموارد المائية ليس بسبب اهميتها في الزراعة فحسب بل ايضا في الصناعة وغيرها من المجالات ، وحث الامانة على مضاعفة ما تبذله من جهود في هذا الميدان الحيوى . وبخصوص اعادة تعمير لبنان وانمائه ، فقد أثنى على الخدمات التي قدمتها الامانة لمساعدة الحكومة اللبنانية في الجهود التي بذلتها في فترة ما بعد الحرب ، وحث على مواصلة تقديم هذا النوع من الخدمات وعلى تأمين الموارد المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج اعادة تعمير لبنان .

٣١- وتطرق ممثل الجمهورية العراقية الى موضوع التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي فلفت انتباه اللجنة الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن تعزيز اللجان الاقليمية الذي خولها صلاحية العمل كاجهزة تنفيذية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية وذلك بعد موافقة الحكومات المعنية ، وطلب

من الامانة ان تحدد تلك المشاريع الاقليمية وتقدم تقريرا حولها للدورة القادمة للجنة ليصار الى تنفيذها من قبل اللجنة ،وان تبين المجالات ذات الاهمية للجنة فيما يتعلق باعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة . واشار الى ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لم تكن ممثلة في مؤتمر الامم المتحدة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى انعقد في بونس ايرس في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

٣٢- وبالنسبة الى موضوع التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا لاحظ ممثل الجمهورية العراقية ان التنسيق الذى تم كان محدودا بالرغم من تماثل طبيعة المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقتين . ثم تطرق الى موضوع ممارسات الشركات عبر الوطنية في ميدان الصناعة النفطية في المنطقة ، فاستفسر عن الطبيعة المرحلية للتقرير المقدم بهذا الشأن وبيّن أوجه القصور فيه . وأتى على ذكر شركات النفط الوطنية ، فأبدى تحفظه بشأن ما ذكر من ان نشاطات هذه الشركات نادرا ما تكون متكاملة واضاف ان الصناعة النفطية في العراق متكاملة الى حد بعيد وهذا ينطبق على عدد من دول المنطقة ، منها الجمهورية العربية السورية . وذكر ان هذه البلدان قدمت مساعدة في أوجه مختلفة من القطاع النفطي الى بلدان اخرى سواء داخل المنطقة او خارجها . وأشار الى وجوب توسيع نطاق الدراسة كي تتناول مسائل اخرى مثل الممارسات التجارية التقييدية والممارسات المالية للشركات عبر الوطنية ، وممارساتها غير المشروعة ،ومدى ما تحصل عليه هذه الشركات من عوائد على رؤوس اموالها المستثمرة .

٣٣- وحول المسح الاقتصادى لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قال ممثل الجمهورية العراقية ان القرار المتعلق بهذا الموضوع لم ينفذ تنفيذا كاملا ، وحث على بذل كل جهد ممكن لتأمين ذلك . وأشار الى ان المسح يتضمن بيانات لا تتعدى عام ١٩٧٦ كما ان هناك نقص في الاحصاءات المتعلقة ببعض المجالات كالنمو ، والصناعات الاستخراجية والمحاجر والنفط ، وتخطيط الموارد المالية . وذكر انه كان بالامكان الرجوع الى منشورات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بدلا من منشورات منظمة التعاون والانماء الاقتصادى فيما يتعلق بالاحصاءات التي تبين المساعدات والقروض التي قدمتها البلدان المنتجة للنفط للدول النامية . وفيما يتعلق بالدراسات التي تتناول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتعداد الشعب العربي الفلسطيني ، لاحظ قصورا واضحا في تنفيذ القرارين المتعلقين بذلك . واضاف انه على الرغم من طول الفترة الزمنية التي انقضت على اتخاذ هذين القرارين فانه لم يتم اى تقدم ملموس في تنفيذهما . وحث البلدان الاعضاء ان تساعد اللجنة على تنفيذ هذه الدراسات ، وأبدى استعداد العراق للمساهمة في ذلك .

٣٤- وأكد ممثل جمهورية مصر العربية على الحاجة الى تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا . واقترح دراسة امكانيات تنفيذ قرارات اللجنة قبل اتخاذها وقال انه ينبغي ان تكون اللجنة واقعية وعملية في هذا الصدد . وفيما يتعلق بممارسات الشركات عبر الوطنية في مجال الصناعة النفطية قال ان الدراسة ينبغي ان تركز على موضوع اعادة توزيع الاستثمارات في الدول العربية النفطية خاصة في ضوء الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى مصادر بديلة للطاقة .

٣٥- وأثنى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية على الجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة بلدان المنطقة وشعوبها . وقال ان هناك حاجة الى مضاعفة الجهود لبلوغ الاهداف المنشودة . ولفت الانتباه الى ان القرارين المعتمدين من قبل اللجنة بشأن اجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني ودراسة اوضاع وامكانات الشعب العربي الفلسطيني ما زالا حتى الان حبرا على ورق ، وحث على بذل مزيد من الجهد لتنفيذهما .

٣٦- ولاحظ ممثل المملكة الاردنية الهاشمية ان آخر التطورات لم ترد في تقرير المتابعة . وأكد على ضرورة اعطاء الاولوية الى وضع اطار للتعاون الاقليمي . وقال انه قد آن للجنة ان تضطلع بدور المنسق على المستوى الاقليمي بمشاركة جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نظرا للحاجة الماسة لذلك . واضاف ان اللجنة تحتاج ايضا الى اعتماد صيغة لتنسيق نشاطاتها مع المشروعات التي تمولها الصناديق العربية .

٣٧- وأثنى ممثل المملكة الاردنية الهاشمية على المسح الاقتصادى الذى أعدته اللجنة ، لكنه قال انه كان في ودّه ان يجد فيه تحليلا للهياكل الاقتصادية ومراحل النمو في بلدان المنطقة لفترة زمنية تفسح مجالا للمقارنة . كما كان من الممكن ، تعداد اهداف التنمية في الدول الاعضاء بشكل يتيح تقييم المنجزات والتقدم المحرز . واضاف ان لديه بعض الملاحظات تجاه الاحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والمالية المستعملة في اعداد المسح .

٣٨- وعلق ممثل الجمهورية العربية السورية قائلا ان التنسيق مهمة صعبة وان اللجنة قد بذلت جهدا ملموسا لتحقيق هذا الهدف ، الا ان هناك حاجة الى بذل مزيد من الجهد في هذا الاتجاه . ثم اشار الى مجالين يحتاجان الى تنسيق ، وهما النشرات الاحصائية وبرامج التدريب . وفيما يخص ممارسات الشركات عبر الوطنية في ميدان صناعة النفط اقترح ان تشمل الدراسة ايضا النظر في سياسات الشركات عبر الوطنية المتعلقة بانتاج النفط وبايجاد مصادر بديلة للطاقة . ولاحظ فيما يتعلق بالمسح الاقتصادى وجود فوارق كبيرة بين المؤشرات المحسوبة حسب الاسعار الجارية وتلك المحسوبة على اساس الاسعار الثابتة وعزى ذلك الى تفاوت النظم والمفاهيم المستعملة في بلدان المنطقة . واضاف ان ثمة حاجة الى توحيد هذه النظم والمفاهيم وان بامكان اللجنة ان تكرّس جهودها بنجاح لمعالجة هذه المسألة الفنية . وأشار ايضا الى انه يجب ، عند بحث الاسعار وضغوط التضخم المالي ، ان تؤخذ في الاعتبار مؤشرات الدخل القومي .

(ج) تقرير عن الميزانية البرنامجية ١٩٧٨-١٩٧٩

٣٩- فيما يتعلق بهذا البند الفرعي من جدول الاعمال قال ممثل الجمهورية العربية السورية ان الوثيقة (E/ECWA/6C) لم تعط توضيحات كافية بشأن الموارد المنفقة حتى الان وتوزيع النفقات على المشاريع ، وانه يجب تخصيص مبالغ محددة لكل مشروع لضمان انجازه والا فان الموارد قد تبعثر على عدد كبير من المشاريع . وبالاشارة الى الصعوبات

المالية التي حالت دون اكمال الدراسة المتعلقة بالاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، شدّد على اهمية المشروع وقال انه ينبغي للجنة ايجاد الطرق والوسائل اللازمة لانجاز هذه الدراسة .

٤٠- وأيد ممثل الجمهورية العراقية راى ممثل الجمهورية العربية السورية بشأن تخصيص الموارد اللازمة لمشاريع محددة كالدراسة المتعلقة بالشعب الفلسطيني .

٤١- واقترح ممثل الجمهورية العربية اليمنية ادراج مشروع جديد في الميزانية البرنامجية بهدف انشاء مركز يساعد الدول الاعضاء على القيام بدراسات عن جدوى المشاريع . وذكّر بنشاطات اللجنة التي استفادت منها الجمهورية العربية اليمنية ، بما في ذلك المساعدة في عقد مؤتمر التنمية اليمنية الدولي ، وفي وضع الحسابات القومية وغيرها ، بالاضافة الى المساعدة في التدريب على الادارة المالية بواسطة المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة . وفي ما يتعلق بهذا المشروع اشار الى الملاحظات التي أبداها ممثلا الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية بشأن اقامة خدمات البرنامج لجميع الدول الاعضاء . ثم أعرب عن تأييده للمشروع و شدد على ضرورة توسيع نطاقه ليشمل جميع بلدان اللجنة ، وتمديده حتى سنة ١٩٧٩ وما بعدها .

٤٢- وعند الانتهاء من مناقشة هذا البند قام الامين التنفيذي بالاجابة على بعض التساؤلات والملاحظات التي اثيرت اثناء المناقشة . فأوضح ان الامانة ملزمة ببرنامج العمل المقر من قبل اللجنة وهي بالتالي لا تستطيع ان تغير من طبيعة الدراسات او الاضافة اليها ، وهذا ينطبق على دراسة هجرة الكفاءات . و بالنسبة للاجراءات التي ينبغي اتباعها عند اتخاذ القرارات للتأكد من امكانية تنفيذها فان الامر يعود الى اللجنة . وبشأن القرارين المتعلقين بالشعب الفلسطيني فان الصعوبات التي حالت دون تنفيذهما حتى الان لا ترجع الى الامانة .

٤٣- وفيما يختص بالتساؤلات والملاحظات التي وردت حول نشاط شعبة التخطيط الانمائي ذكرت الامانة ان هناك دراسات ستعد في مجال وضع نماذج التخطيط والنماذج البديلة لدول المنطقة وتحتوى على الاسس التي ستبنى عليها . وهذه الدراسات هي استجابة لما ورد في برنامج العمل ولمقررات الجمعية العامة للامم المتحدة المتعلقة باستراتيجية التنمية للعقد الثالث . كما ان الاستقاطات والتنبوءات التي سيجرى اعدادها ستكون مبسطة ومستمدة من واقع الدول الاعضاء وخططها الانمائية . وفي اطار برنامج الشركات عبر الوطنية فان جمع المعلومات قد شمل سائر الدول الاعضاء بعد الفترة التي شملها التقرير المرحلي حول تنفيذ برنامج العمل ولم يقتصر على لبنان . كما ان دراسة الشركات عبر الوطنية هي قيد الاعداد و ستأخذ بعين الاعتبار الدراسات التي قامت بها منظمات الامم المتحدة ، بما في ذلك منظمة العمل الدولية في نفس المجال . وستنظر الدراسة ، ضمن حدود توفر المعلومات والبيانات اللازمة والمناسبة ، فيما اذا كانت ممارسة الشركات عبر الوطنية تتفق مع قوانين و أنظمة دول المنطقة

وستحاول ادخال بعض التحليلات المالية والمقارنات المختلفة . وفي مجال التجارة الدولية والانماء جرت اتصالات بقصد التنسيق والتعاون مع المنظمات العربية المعنية وخاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والجامعة العربية . وفيما يختص بالمسح الاقتصادي لدول غربي آسيا ، فقد اعتمدت الامانة على الاحصاءات المتوفرة لديها من وثائق الدول الاعضاء والمنظمات الدولية ، وهي ترحب بالتصويبات التي قد تتلقاها كتابيا من الدول الاعضاء . كما ان ما جاء في الفصل الاخير من المسح من ان أبرز تحدٍّ تواجهه دول المنطقة هو تحقيق اكبر قدر من التصنيع موضوع قابل للمناقشة وان كانت الدراسة أرادت ان تركز على مشكلة مستمدة من واقع اغلبية الدول الاعضاء بدون التقليل من أهمية القطاعات الاخرى .

٤٤- بالنسبة لنشاط الوحدة الاحصائية أوضحت الامانة ان عمل هذه الوحدة لا يقتصر على الحسابات القومية بل يتناول نوعين من الاحصاءات . فهناك اولا الاحصاءات الجارية وهي تشمل مختلف جوانب الاحصاء في دول المنطقة وتنشر في المجموعة الاحصائية السنوية ، كما تقوم الوحدة بدراسات احصائية متخصصة . فبالاضافة الى الحسابات القومية التي تنال اهتماما كبيرا ، فقد شملت هذه الدراسات حقولا اخرى كالاسعار وتكاليف المعيشة والتنظيم الاحصائي . وفيما يتعلق بتوزيع العمل الاحصائي على عدد من الاقسام وعدم تركيزه في الوحدة الاحصائية فان ذلك يرجع الى حداثة عهد هذه الوحدة . ومن المأمول ان تحل هذه الوحدة تدريجيا مكان الاقسام المختلفة في جمع الاحصائيات لتصبح المرجع الاساسي لجميع الاحصاءات الصادرة عن اللجنة . وستسعى الوحدة الاحصائية دائما لتلافي الازدواجية في المنشورات والنشاطات الاحصائية .

٤٥- وفيما يتعلق بمؤتمر المياه ، اشارت الامانة الى انه في الاجتماع التحضيري الاقليمي الذي عقد في بغداد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، اتخذ قرار يدعو الى انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية . وهذا القرار انعكس فيما بعد في قرار للجمعية العامة للامم المتحدة في نفس الموضوع . وفي الدورة الرابعة للجنة طلب من الامانة الاتصال بالدول الاعضاء لمعرفة رأيها في الانضمام الى هذا المجلس . وقد اسفرت الاتصالات التي اجريت حتى الآن عن عدد قليل من الاجابات . وتقرر ، بناء على قرار الجمعية العامة الخاص بالموارد المائية ، عقد اجتماع تحضيري اقليمي قبل نهاية هذا العام لمتابعة توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه يناقش فيه موضوع مجلس الموارد المائية المقترح . كما اشارت الامانة ان اتصالات جرت مع حكومة المملكة العربية السعودية لاستضافة هذا الاجتماع وانها في انتظار الردّ الرسمي في هذا الشأن .

٤٦- وبشأن الاقتراح بانشاء مركز للحسابات الالكترونية في الجمهورية العربية السورية ، أشارت الامانة الى انه تقرر ، ان تقوم اللجنة باعداد دراسة حول التكنولوجيا والحاسبات الالكترونية ، وان يؤجل المشروع المقترح لحين اتمام الدراسة . وفيما يتعلق بالطاقة ، فقد استكملت المسودة الاولى للدراسة المتعلقة باسقاطات الطاقة في المنطقة ، ويجرى الان وضع الدراسة المذكورة في صيغتها النهائية لارسالها الى الدول الاعضاء لابداء رأيها بشأنها . ويجرى حاليا اعداد دراسة ثانية عن مؤسسات الطاقة في المنطقة ومن المتوقع انجازها في اوائل عام ١٩٧٩ . ويجرى التحضير ايضا لمؤتمر حول الطاقة سيعقد في ١٩٧٩ . وفي جميع هذه الامور ، كانت الامانة على اتصال وثيق مع منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

٤٧- وفيما يتعلق بالحاجة الى اجراء دراسات اقليمية عن الامن الغذائي والتعاون والتكامل في مجال الزراعة ، أوضحت الامانة ان هناك اعتبارين جوهريين أولهما ان أهمية هذه النشاطات تتجاوز المستوى الوطني او الاقليمي وتشمل العالم العربي ككل ، وثانيهما ان هناك منظمات اقليمية مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ومنظمات دولية مثل منظمة الاغذية والزراعة ، تهتم بهذه القضايا على نطاق العالم العربي .

٤٨- وبصدد الحاجة الى اعداد برامج تدريبية في ميدان السكان ، أوضحت الامانة ان هناك مركزين اقليميين تابعين للامم المتحدة يقدمان خدمات تدريبية وهما المركزان الديموغرافيان في القاهرة وبخارست . وقد ساعدت الامانة الدول الاعضاء والافراد في الافادة من هذين البرنامجين وفي اختيار الجامعات والحصول على المنح الدراسية . وبالنسبة للنشاطات الواردة في برنامج السكان ، فقد بذلت الجهود لتحقيق توازن بين جمع المعلومات ونشرها من جهة وبين تحليلها من جهة اخرى . غير أن الاولوية اعطيت للتحليل الديمغرافي . وفيما يتعلق بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ، أوضحت الامانة انها قامت بكل ما تستطيع عمله في هذا الصدد . وقد دعا القرار المتعلق بهذه الدراسة ، الى القيام باعمال لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية . وقد جرى اعداد وثيقة مشروع لخطة عمل مع تقدير للكلفة .

٦ — الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز الصندوق الطوعي

٤٩ — قدم نائب الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال (الوثيقة E/ECHA/63) واوضح انه يجيء استجابة لقرار اللجنة رقم ٤٥ (٤) في ان يشمل جدول أعمال دوراتها تقريرا ماليا من الامين التنفيذي يوضح ،للفترة بين دورتين ، الوضع المالي لبرامج اللجنة والتمويل المتوفر لها ومصادره ، وكذلك مقترحاته حول تعزيز الموارد المالية للجنة، وكذلك تقديم بيان مالي للصندوق الطوعي للجنة في كل دورة للمصادقة عليه . ولفت انتباه اللجنة الى صعوبة الحصول على موارد اضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وذكر ان الجمعية العامة قد خفضت الميزانية المقترحة للجنة لفترة العامين ١٩٧٨— ١٩٧٩ بأكثر من ربع مليون دولار مما زاد في الصعوبات التي تواجهها اللجنة في انجاز برنامج عملها. وفيما يتعلق بتوفير الموارد المالية للصندوق الطوعي ذكر ان حصيلة اتصالات الامين التنفيذي مع الدول الاعضاء لم تكن مثمرة من الناحية المالية ، الا انها كانت مشجعة من الناحية المعنوية اذ ان بعض الدول الاعضاء ابدت استعدادا للتبرع بمقادير رمزية تعبيرا عن اهتمامها بعمل اللجنة . ونوه الامين التنفيذي باهتمام بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة من خارج المنطقة واستعداد هذه الدول المبدئي للمساهمة في برامج عمل اللجنة ، وخاصة حكومة هولندا . وخلص الى أن اللجنة ربما رأت من المناسب تغيير اسم الصندوق الطوعي لازالة الالتباس الذي قد يحصل احيانا حول طبيعة عمل الصندوق الناجمة عن هذه التسمية . واوضح في هذا الصدد ان الهدف من انشاء الصندوق الطوعي هو تأمين موارد مالية اضافية من خارج ميزانية الامم المتحدة لتمويل نشاطات معينة في اللجنة وليس القيام بأعمال مشابهة لاعمال الصناديق القائمة .

٥٠ — استفسر مندوب جمهورية مصر العربية عما اذا كانت موارد الصندوق الطوعي تأتي بشكل مساهمات سنوية ودورية أم هي مساهمات لمرة واحدة ، مشيرا الى ارتباط ذلك بالوظائف الممولة من هذا المصدر .

٥١ — وذكر ممثل الجمهورية العراقية انه قد يكون من المفيد ان تقوم الامانة في المستقبل بعرض الميزانية على لجنة مصغرة من الدول الاعضاء وذلك قبل عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة . واشار الى أن بعض النشاطات التي تمول من قبل الصندوق كان يجب تمويلها من الميزانية العادية .

٥٢ — وذكر ممثل دولة الكويت بأن وفد بلاده قد سبق وطلب من الامانة اعداد بيان يفصل تركيب اللجنة والوظائف القائمة لكي يتسنى الاستفادة من الخبرات المتوفرة وتقدير احتياجات المنطقة من مختلف الاختصاصات .

٥٣ — وأيّد ممثل المملكة الاردنية الهاشمية فكرة تغيير اسم الصندوق الطوعي لازالة الالتباس الذي قد ينتج عن تلك التسمية ، وذكر ان حكومة بلاده في صدد درس امكانية التبرع للصندوق .

٥٤ - وذكر ممثل الجمهورية العربية السورية أن حكومة بلاده تنوى ايضا المساهمة في الصندوق الطوعي .

٥٥ - وطلب عدد من المندوبين معرفة الوظائف الاضافية التي طلبتها اللجنة والتي تمت الموافقة عليها ، والوظائف التي لم يوافق عليها ، وذلك لمتابعة الامر في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة . كما وافق اغلبية الاعضاء على تغيير اسم الصندوق الطوعي على ان تتقدم الامانة العامة باقتراح بهذا الشأن .

٥٦ - وفي ختام مناقشة البند السابع قامت الامانة بتقديم بعض الايضاحات والاجوبة على التساؤلات والملاحظات التي ابديت خلال المناقشة فبالنسبة الى تمويل بعض المشاريع من الصندوق الطوعي بدلا من الميزانية العادية ، اوضحت الامانة ان هذه الميزانية لا يمكنها تغطية كافة النشاطات المدرجة في برنامج اللجنة وبالتالي يتم اللجوء الى الصندوق الطوعي لتمويل النشاطات التي قد تطلبها بعض الدول والغير مدرجة في البرنامج . وحول الاقتراح بان تعرض الميزانية على لجنة مصغرة من الدول الاعضاء قبل عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة ، ردت الامانة ان انظمة وتعليمات الامم المتحدة لا تسمح بذلك . وفيما يتعلق بتركيب الامانة ووظائفها لفت النظر الى التقارير التي تصدر عن اللجنة الخامسة بعد مناقشتها لموضوع الموظفين وهي تتضمن معلومات مفصلة عن الامانة العامة للامم المتحدة ومنها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وهذه المعلومات هي في غاية الدقة والتفصيل ومبوبة وفق المواضيع التي تهم الدول الاعضاء بما في ذلك التوزيع الجغرافي ودرجات ورتب الموظفين واعمارهم . ولازالة الالتباس حول نشاطات الصندوق الطوعي اقترحت الامانة تغيير الاسم الى "حساب المساهمات المالية ." وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح . كما اعلن ممثل المملكة العربية السعودية عن تبرع بلاده لهذا الحساب بمبلغ ثلاثمائة الف دولار .

٧ - انتقال القوى العاملة من دول غربي آسيا الى الدول المتقدمة

٥٧ - ناقشت اللجنة هذا البند من جدول الاعمال على اساس الدراسة المتضمنة في الوثيقة (E/ECW/57/Add.2).

٥٨ - اشار ممثل المملكة الاردنية الهاشمية الى الاهتمام الخاص الذى توليه بلاده لموضوع انتقال القوى العاملة ، وطرح فكرة التطبيق ، على المستوى الاقليمي ، للاقتراح الذى كان قد تقدم به صاحب السمو الملكي الامير حسن في حزيران/يونيو ١٩٧٧ امام منظمة العمل الدولية بانشاء صندوق دولي طوعي للتعويض عن انتقال القوى العاملة تسهم فيه الدول المستفيدة من هذا الانتقال وتستثمر موارده في مشاريع لصالح الدول المصدرة للقوى العاملة . وذكر ان الدراسة قد تضمنها برنامج عمل اللجنة ، وبالتالي فهي تشكل احدى وثائقها وان تكن اللجنة غير مسؤولة عن مضمونها لكونها اعدت من قبل مستشار من خارج الامانة . واضاف انه استجابة لرغبة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو احد المساهمين في حساب المساهمات المالية للجنة ، وسع نطاق الدراسة ليشمل تنقل الكفاءات بين دول منطقة غربي

آسيا . وشدد على أن الدراسة لا تنظر الى انتقال الكفاءات داخل الدول العربية بنفس المقياس كانتقالها الى خارج المنطقة . كما ان انتقال الايدى العاملة بين البلاد العربية قد اصبح ذا طابع يختلف جذريا عن السابق من حيث اهمية الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية ، سواء في الدول المصدرة أو المستوردة لليد العاملة ، الناجمة عن ذلك .

٥٩ - وأبدى ممثل الجمهورية العراقية عددا من الملاحظات تناولت القاعدة الاحصائية للدراسة واسباب انتقال الكفاءات والسياسات المتبعة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة ، فأشار الى امكانية تحسين البيانات الاحصائية المعتمدة في الدراسة والى ضرورة التعمق في تحليل الاسباب ، وخاصة النفسية والاجتماعية منها ، التي تدفع الكفاءات العربية الى الهجرة . الا ان الدراسة قد تضمنت عددا من الاولويات الاساسية التي يمكن تبنيها . وتمنى الاستمرار في دراسة موضوع انتقال القوى العاملة داخل البلاد العربية . وبالنسبة لانشاء مؤسسة اقليمية للتعويض عن انتقال العمال ، لفت النظر الى اهمية الاخذ بعين الاعتبار جهود منظمة العمل العربية في هذا الصدد .

٦٠ - وشدد ممثل الجمهورية العربية اليمنية على ان المشكلة لا تقتصر على انتقال الكفاءات الفنية ، بل تتعدى ذلك لتشمل الايدى العاملة الماهرة وغير الماهرة . وذكر أن تنفيذ المشاريع الانمائية في اليمن ، التي تعتبر مصدرا اساسيا للايدى العاملة غير الماهرة ، قد تأثر بصورة سلبية من جراء انتقال العمال اليمنيين الى الخارج وأدى في بعض الحالات الى الاستعانة باليد العاملة من خارج البلاد .

٦١ - ولاحظ ممثل الجمهورية العربية السورية ان الدراسة قد تناولت ، بالاضافة الى موضوع هجرة الكفاءات الى الخارج ، انتقال الكفاءات داخل المنطقة . كما انها لم تقتصر على الكفاءات بل تطرقت الى انواع اخرى من الايدى العاملة . واشار الى ان الدراسة لم تعالج الاتجاهات العكسية لانتقال الكفاءات . واكد ضرورة دراسة الاتجاهات المستقبلية في هذا المجال نظرا لانعكاساتها الهامة على مسيرة التنمية في الدول الاعضاء . واقترح اجراء مسح ميداني لاحتياجات البلاد العربية من الاختصاصات المختلفة استنادا الى خططها الانمائية ، والقيام بمسح ميداني لتحديد نوعية الاختصاصات المتوفرة ومدى استجابتها لمتطلبات الانماء في الدول العربية ، بقصد اعداد الدراسات على المستوى الاقليمي ، أو البلاد العربية مجتمعة ، لتحقيق التوازن بين الاحتياجات والامكانيات . كما ايد فكرة الاستمرار في درس موضوع انتقال الكفاءات على ان يتم ذلك ضمن اطارين مستقلين : هجرة الكفاءات من بلدان غربي آسيا الى خارجها ، وانتقال القوى العاملة بين بلدان غربي آسيا . وان تدرس ظاهرة العركة العكسية لهجرة الكفاءات وانتقال الايدى العاملة .

٦٢ - وأيد ممثل الامارات العربية المتحدة اقتراح ممثل الجمهورية العربية السورية بأن تكون الدراسة ضمن اطارين مستقلين ، وشدد على اهمية دراسة موضوع انتقال الكفاءات والايدى العاملة داخل المنطقة من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٦٣ — وأكد ممثل جمهورية مصر العربية على اهمية العوامل النفسية والاجتماعية في انتقال الكفاءات ، وعلى ضرورة التمييز بين الهجرة المرحلية والهجرة الدائمة . واضاف انه في حال اعتماد اللجنة للدراسة ينبغي التركيز على تحليل السياسات التي اعتمدتها دول المنطقة للحدّ من هجرة الكفاءات .

٦٤ — وبالنسبة لانتقال الكفاءات والايدى العاملة الى دول الخليج ذكر ممثل دولة الكويت ان هذه الحركة قد جاءت اما نتيجة لاتفاقات ثنائية واما بدوافع قومية أو لاسباب شخصية . وتساءل عما اذا كانت الدراسة ستقر من قبل اللجنة وتصدر باسمها . وفي هذه الحالة هناك مجال واسع لتحسينها باستعمال معلومات جديدة مما يزيد من فائدتها وشموليتها . واضاف ان موضوع الدراسة شائك وله جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية متشعبة . واقترح ان تنظر الدول الاعضاء الى الدراسة من الزاوية التي تتلاءم مع ظروفها . واذا كان هناك نيّة بتوسيع نطاق الدراسة فيجب ان يتم ذلك على أسس واهداف واضحة ومحددة .

٦٥ — وأيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ضرورة تحديد أهداف واضحة في حال الاستمرار في الدراسة أو توسيع نطاقها . وأشار الى ان القسم الذى يعالج هجرة الكفاءات الفلسطينية في الدراسة لم يستفد من جميع المعلومات المتوفرة . كما اشار الى الانتقال القسرى للعمال الفلسطينيين من الاراضي المحتلة بسبب ممارسات سلطات الاحتلال واستغلالها لهم .

٦٦ — وقد ابرزت المناقشة اهمية الدراسة والموضوع وصلته الوثيقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وكان هناك اتفاق في الرأى حول ضرورة فصل مشكلة هجرة الكفاءات الى الدول المتقدمة عن موضوع تنقل الايدى العاملة على اختلاف فئاتها ما بين دول المنطقة على اساس ان الموضوع الاول يشكّل خسارة أكيدة للمنطقة بينما الموضوع الثاني هو عامل اساسي من عوامل التعاون الاقليمي ويساهم في تنمية المنطقة ككل . وكان هناك شبه اجماع ايضا على ضرورة استكمال الدراسة لتغطية الجوانب التي قد تكون اغفلتها أو لم تعطها العناية الكافية ، وبشكل خاص تجديد البيانات الاحصائية ، وتضمين الدراسة الاتجاهات المستقبلية لهجرة الكفاءات ومعالجة موضوع هجرة الكفاءات الفلسطينية الى الخارج بشكل أعمق .

٦٧ — وأورد الامين التنفيذى بعض التوضيحات لبعض النقاط التي اثيرت خلال المناقشة فذكر ان الدراسة تدخل في برنامج عمل اللجنة وان بعض الصناديق العربية ابدت رغبة في توسيع نطاقها لتشمل كافة الدول العربية على ان يتم ذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يختص بهجرة الكفاءات من الدول العربية الواقعة في القارة الافريقية . ولكن الدراسة تبقى مسؤولية المستشار الذى قام باعدادها ، غير انه من الممكن ان تتبناها اللجنة بعد اخذ الملاحظات التي اثيرت خلال المناقشة . وهذا يتطلب تأمين الموارد اللازمة وهو موضوع يمكن بحثه عند دراسة ميزانية اللجنة القادمة . واضاف ان للدراسة هدف آخر وهو اعداد لائحة تبيّن عدد ونوعية الكفاءات العربية الموجودة في الخارج . وقد قامت الامانة بمحاولات عديدة في هذا الصدد لم تثمر لحد الآن .

٨- المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها

٦٨ - استعرضت اللجنة الخطة التي اتبعتها في تنفيذ قرارها في الدورة الرابعة رقم ٥١ (٤) والقاضي بدراسة امكانية انشاء مركز اقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها . وقدمت الامانة شرحا موجزا لمسودة دراسة الجدوى التي قامت باعدادها وللخطوات التي اتبعتها في ذلك . (الوثائق E/ECWA/66, E/ECWA/67, E/ECWA/63)

٦٩ - وأيد ممثل الجمهورية العربية السورية فكرة اقامة المركز المقترح بالنظر للفوائد الجمة التي ستجنيها كافة الاطراف العربية من خلاله . واقترح بان يأخذ المركز بنية تنظيمية لا مركزية بمعنى أن يكون هناك عدد من المراكز الاقليمية النوعية تتوزع في الاقطار العربية وتكون مرتبطة بالادارة العامة للمركز الذى ينسق نشاطات هذه المراكز بعضها مع البعض وبينها وبين المراكز الوطنية والاقليمية والعالمية المماثلة . كما أكد ان الوفد السورى اذ يقدم هذا الاقتراح فهو لا يعتبره بديلا لما جاء في دراسة اللجنة بل خطوة متممة لذلك يمكن الاخذ بها في مرحلة لاحقة لاقامة المركز الاقليمي .

٧٠ - وأيد ممثل المملكة الاردنية الهاشمية الملاحظات التي ابداها ممثل الجمهورية العربية السورية وشدد على ضرورة اتخاذ قرار يدفع بمشروع المركز المقترح الى الامام وذلك على ضوء الاجتماعات التي عقدت في عمان والقاهرة لهذا الغرض .

٧١ - واستفسر ممثل الكويت فيما اذا كانت قرارات الاجتماعات السابقة تعتبر اساسا مسلما به لقبول فكرة انشاء المركز ، وتساءل عن السبب في الدعوة الى عقد اجتماع على مستوى الوزراء المعنيين بالعلم والتكنولوجيا ، واضاف بانه قد يكون من الافضل احالة هذه الدراسة وموضوع انشاء المركز على الامانة العامة لجامعة الدول العربية لاتخاذ القرار المناسب . وذكر ان الوفد الكويتي ليس مخولا باتخاذ قرار بانشاء المركز بالنظر لاهمية الموضوع والالتزامات المالية التي تترتب على انشائه .

٧٢ - وابدى كل من ممثلي دولة قطر والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضا عدم وجود تخويل من حكوماتهم باتخاذ قرار بشأن انشاء المركز ، في حين أبدى وفد المملكة العربية السعودية موافقته من جهة المبدأ أفضل على اقامة المركز والطلب بتعديل الدراسة مؤكدا أيضا على موضوع تعاون المركز مع المراكز الوطنية .

٧٣ - واشار ممثل جمهورية مصر العربية الى موضوعية الدراسة وشموليتها واكد على أن التوصيات والقرارات التي قد تتخذ بشأن اقامة المركز يجب أن تكون قائمة على تصور واقعي لامكانيات التنفيذ بما في ذلك تأمين التمويل اللازم واستمراريته .

٧٤- وابدى ممثل الجمهورية العراقية بعض الملاحظات قائلا ان الصيغة التي جاءت بها دراسة الجدوى تعتمد في اساسها على مبدأ الربح التجاري في عملية التشغيل وباسلوب تمويله بينما المطلوب هو قيام مركز لمساعدة الاقطار العربية في احتياجاتها المتعلقة بنقل وتطويع التكنولوجيا دون أن يؤدى ذلك الى تبعات مالية قد ترهق بعضا من هذه الاقطار ذات الموارد المحدودة . واشار الى أن الشمولية التي انعكست في نشاطات المركز المقترحة تجعل منه مركزا للتخطيط والانماء ومؤسسة ثقافية وتدريبية تشابه ما تقوم به منظمات ومراكز عربية واقليمية اخرى واضاف ان المطلوب هو تحديد نشاطات المركز بحيث تتركز على نقل وتطويع التكنولوجيا مع الاخذ بمبدأ التنسيق والتعاون مع الاجهزة والمنظمات العربية والاقليمية . كما أكّد على ضرورة قيام المركز المقترح بدعم دول المنظمة لتعزيز وتطوير اجهزتها الوطنية والسعي الى تكامل نشاطاته مع فعالياتها . واشار الى ان الدراسة قد اهملت مؤسسات واكاديميات البحث العلمي في دول المنطقة وتوضيح وسائل التعاون معها . اضافة الى ذلك فقد لاحظ بأن الدراسة لم تبين نسبة المشاريع القصيرة الاجل كما وردت في مسودة دراسة الجدوى المقدمة للاجتماع الثاني بين الوكالات المنعقد في بيروت في الفترة ٢٧ شباط - أول آذار ١٩٧٨ ، كما اهملت موضوع البحث والتطوير الذى ورد ذكره في ذلك الاجتماع .

٧٥- وعبر ممثل الجمهورية العراقية عن رأيه بضرورة حصر ادارة المركز بالاقطار العربية الاعضاء فيه واعطاء الصناديق التمويلية والمنظمات العربية الدور الثانوى . أما بخصوص الامتيازات المقترحة للمركز وللعاملين فيه فان ذلك يجب ان لا يتعدى ما هو ممنوح للمنظمات الدولية والاقليمية العربية . ومع الاقرار بضرورة انشاء المركز العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا ، فانه يرى أن الدراسة يجب أن تعاد صيغتها على ضوء الآراء والتوجيهات أو التحفظات التي ابدتها الدول الاعضاء في اللجنة بما في ذلك التحفظات الخاصة بنماذج الدراسات المقترحة ، وعلى الاخص الدراسة المتعلقة بصناعة الدفاع العربية والتي ورد ذكرها في الاجتماعات السابقة .

٧٦- واشار ممثل صندوق ابو ظبي الى ضرورة تصويب ما جاء في تقرير اجتماع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المشترك بين ممثلي وحكومات الدول العربية والمنظمات الاقليمية العربية بشأن المركز حول دعم فكرة اقامة المركز والمساهمة في تمويله لعدم وجود أى قرار من قبل مجلس الصندوق بهذا الشأن . وأكّد أن الصندوق يؤيد مبدأ اقامة المركز ولكنه لم يتخذ قرارا حول المساهمة في التمويل .

٧٧- وعند انتهاء مناقشة هذا البند ، اوضحت الامانة التنفيذية ان خطة العمل المتبعة بما فيها الاجتماعات التي عقدت لدرس امكانية انشاء المركز جاءت تنفيذا لروح قرار اللجنة في دورتها الرابعة والذى نص على اشراك جميع منظمات الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية العربية ذات الصلاة وكذلك الحكومات المعنية على اوثق نحو ممكن في اعداد هذه الدراسة . كما أكدت الامانة انها كانت حريصة منذ البدء ان تكون اللجنة المرجع الاخير في بتّ موضوع انشاء المركز المقترح ، وعليه ، فان كل ما أتخذ من قرارات حول انشاء المركز هي عبارة عن توصيات مرفوعة الى هذه الدورة . وفي هذا الصدد ، وردا على استفسار اثير بشأن النواحي التمويلية والعملية لتنفيذ مشروع المركز في حال اقراره ، فقد بينت الامانة بأنه كان من ضمن خطتها ان ترفع أى توصية تصدر عن هذه الدورة بشأن اقامة المركز الى اجتماع يحضره ممثلو

الحكومات المتعهدة والموافقة على اقامته وممثلون عن المنظمات والصناديق العربية لتحديد هيكله وطرق تمويله واية اجراءات اخرى للبدء بالتنفيذ . كما ذكرت الامانة بأن بناء على اتصالات جرت مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية فان موضوع التمويل سيطرح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بعد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للدراسة .

٧٨ - وقد بينت الامانة ان الامتيازات المقترحة للمركز وللعاملين فيه سوف لا تتعدى حدود الامتيازات الممنوحة من قبل الدول العربية للمنظمات الدولية والعربية العاملة فوق اراضيها . وفي معرض الاشارة الى اعتراض ممثل صندوق ابو ظبي على ما ورد على لسان مندوب الصندوق الى اجتماع عمان بين ممثلي حكومات الدول العربية والمنظمات الاقليمية العربية بشأن المركز بينت الامانة بأنه لا يمكن تصويب ما ورد في تقرير ذلك الاجتماع حيث ان الموافقة قد تمت عليه في حينه ومن دون اعتراض ، الا ان الامانة وعدت بأخذ موقف ممثل الصندوق في الاعتبار عند اعداد الصيغة المنقحة للدراسة .

٧٩ - واوضحت الامانة بأن فعاليات المركز حسب ما وردت في الدراسة تشمل المساعدة في تصميم وتنمية مراكز البحث والتطوير المتخصصة في الاقطار العربية ، الا ان موضوع ارتباط هذه المراكز بالمركز المقترح سيترك لمجلس محافظي المركز لتقريره .

٨٠ - وبالاشارة الى التعليق الخاص بطبيعة المركز التجارية ، اكدت الامانة بأن المقصود هو ان تكون الخدمات التي يقدمها المركز لقاء مقابل يعكس الكلفة الفعلية لهذه الخدمات وليس لغرض تحقيق ربح تجاري ، وذلك على غرار ما تقوم به بعض المؤسسات الاقليمية مثل مركز التنمية الصناعية للدول العربية . أما الخدمات التي تقدم للدول ذات الامكانيات المالية المحدودة فيمكن تغطية كلفتها من قبل صناديق التنمية العربية كما هو جار الآن .

٨١ - وقد بينت الامانة تعليقا على نماذج الدراسات المقترحة للمركز في دراسة الجدوى بأن هذه الدراسات قد عرضت كنماذج فقط وليس المفروض ان يقوم المركز باعدادها جميعا منذ البداية . اما تفاصيلها فان ذلك منوط بمجلس محافظي المركز ومجلس ادارته .

٨٢ - واشارت الامانة الى ان فعاليات المركز المقترحة تنص على ضرورة التعاون مع المراكز العربية الاقليمية والوطنية وتعطي اولوية للقيام بدور المنسق والمكمل للمؤسسات العاملة في حقل البحث والتطوير والتخطيط واقتباس التكنولوجيا وتطويرها . اما موضوع اشتراك صناديق التمويل العربية في مجلس انشاء المركز فهو امر ضروري لعلاقة هذه الصناديق ببرامج التنمية . وهذا لا يقصد به التقليل من دور الحكومات العربية بل لاعطائها الدعم اللازم ما دامت هذه الصناديق خاضعة لسيادتها .

٨٣ - اما بشأن الملاحظة الواردة حول النسبة المئوية للمشاريع قصيرة الاجل والتي تمثل ٨٦٪ من فعاليات المركز المقترح ، فقد اشارت الامانة الى الجدول رقم (٣) في

الدراسة والذى يفصّل كل فعالية من حيث النشاط والعمالة المطلوبة وموقع ذلك النشاط في منهج العمل . الا انها اكدت على ان هذه التصورات عرضة للتغيير من قبل مجلس محافظي المركز الذى عليه تقرير اولويات واهمية كل فعالية في حينه .

٨٤ - واوضحت الامانة بأن اغلب المسؤولين الذين تمت مقابلتهم في الدول الاعضاء اكدوا على عدم ادراج البحث والتطوير ضمن فعاليات المركز وترك ذلك للمراكز النوعية العربية المتخصصة . ومع هذا فان الدراسة اشارت الى امكانية اعادة النظر بهذا الموضوع وغيره من الفعاليات غير الواردة فيها بعد مرور ثلاث سنوات من قيام المركز وعلى ضوء التطورات الجارية . أما موضوع دراسة صناعة الدفاع كما وردت في نماذج الدراسات المعروضة ، فقد بينت الامانة بأن هناك تباين في آراء الذين ناقشوا دراسة الجدوى حول استبعادها أو ادراجها خاصة في ضوء المعلومات التي تنص على ان هذه الصناعة لا زالت تدار من قبل الاجانب في العالم العربي . ومع هذا فقد اكدت الامانة بأن نماذج الدراسات المعروضة لا تتجاوز كونها جدول يتضمن امثلة كي يستأنس بها مجلس محافظي المركز لدى اختياره الدراسات التي يعتبرها ضرورية ومهمة .

٩ - اعتماد الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٨٥ - قدم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال وأوضح ان الخطة (الوثيقة E/ECWA/56) تشكل الاطار للسياسة المتعلقة ببرامج اللجنة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، وسوف تشكل بعد اعتمادها من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة الاساس لاعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وقال ان الامانة تعتبر تركيز موارد اللجنة في برامج فرعية اقل عددا بالمقارنة مع الخطط السابقة خطوة هامة نحو تحقيق مزيد من التأثير والفعالية . غير ان الخطة لا تستجيب لمتطلبات قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/٩٧ بشأن اعادة النظر في هيكلية القطاعين الاقتصادى والاجتماعي للامم المتحدة . كما انها لا تعكس الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات التي هي في طور الاعداد . ولهذا ، فان الامانة تدرك اهمية المحافظة على قدر كاف من المرونة في الخطة للاستجابة لهذه القضايا وغيرها من القضايا التي قد تستجد عند اعدادها الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . ولفت الانتباه الى الاقتراحات التي تضمنتها الوثيقة (E/ECWA/56/Add.1) بشأن اضافة برنامج لتطوير وضع الخرائط وتحقيق التعاون في هذا المجال بين الدول الاعضاء ولأهمية الموضوع من وجهة نظر المنطقة والامانة .

٨٦ - وابدى ممثل الجمهورية العراقية عددا من الملاحظات حول محتويات الخطة . فبالنسبة للتكامل والتعاون الاقتصادى لاحظ التركيز على الصناعة من دون القطاعات الاخرى كالزراعة والتجارة الاقليمية . واشار الى العلاقة الوثيقة بين التنمية الريفية والانظمة الزراعية السائدة ، ولفت الانتباه الى ان تنوع هذه الانظمة بين الدول الاعضاء سيكون عائقا امام تنفيذ الخطة في هذا المجال . وبالنسبة للامن الغذائي فالمطلوب هو وضع خطة بالتعاون

مع الدول الاعضاء تحدد الاولويات وليس القيام بدراسات تتناول الوضع القائم. كما ان وضع خطة لنقل التكنولوجيا الى دول المنطقة قد ربط بانشاء المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ،وقد اعطي انشاء هذا المركز اولوية في الخطة. وتساءل لماذا تركز الخطة الاحصائية على حقلين فقط، هما الحسابات القومية والاسعار، وتهمل تحليل البيانات الاحصائية. كما ان الخطة لم تشر الى الوسائل التي ستتبع لتحسين قدرات الدول الاعضاء في مجال الاحصاء، لان التدريب وحده غير كاف. وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية ،فمن الانسب التركيز على مشاريع محددة بالتعاون مع الاجهزة القائمة في الدول الاعضاء بدلا من جمع البيانات. وفي مجال الاسكان هناك ايضا تركيز على جمع البيانات الديمغرافية وليس على القوى العاملة. واشار الى ان الخطة في مجال المالية والادارة العامة قد اهملت عامل التنمية الادارية وهو عامل هام نظرا للنقص الحاد الذى تعاني منه المنطقة في هذا المجال. وخلص ممثل الجمهورية العراقية الى القول ان الوثيقة موضوع المناقشة لا تشكل خطة بل برنامج عمل ستعمل اللجنة على تحقيقه.

٨٧ - وأعربت خدوبة دولة الكويت عن املها في أن يؤدى تخفيض حدد البرامج الفرعية في الخطة الحالية الى نتائج أفضل ،وان تركز الخطة اهتمامها على المشاريع المفيدة سواء الوطنية منها أم المشتركة، وكذلك على التكامل الاقليمي ، خلافا للخطط السابقة التي كان للتحاليل والدراسات الاقتصادية وجمع البيانات الدور الاهم فيها . ورحبت بالاهتمام الذى اولته الخطة لموضوع التكامل الاقتصادى من جوانبه المتعددة ، ودعت اللجنة الى اقتراح الوسائل لتنفيذ التوصيات والمقترحات التي صدرت عن الندوات وتضمنتها الدراسات حول الامن الغذائي في المنطقة. وتمنت ان يتم التنسيق بين اللجنة وبين الامانة المؤقتة للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية التي سيكون مقرها في الكويت.

٨٨ - ولفت ممثل المملكة الاردنية الهاشمية الانتباه الى ضرورة النظر الى الخطة بمرونة لجعلها قادرة على استيعاب التطورات التي قد تستجد . واشار الى اهمية البرنامج المقترح اضافته الى الخطة في مجال وضع الخرائط في منطقة اللجنة حيث الاجهزة القائمة لا تزال تشكو نقصا حادا في الاختصاصيين في هذا المجال الهام.

٨٩ - وقد قامت الامانة بالرد على الملاحظات والاستفسارات التي اثيرت خلال النقاش واوضحت ان الخطة هي بمثابة اطار عام لتوجيه نشاطات اللجنة خلال فترة محددة وليست خطة بالمعنى الشائع، وانها تركز على عدد من القضايا الاساسية. فبالنسبة للتعاون الاقليمي فان اهتمامات الخطة لم تقتصر على الصناعة بل شملت مختلف المجالات ومنها الزراعة وتنمية التبادل التجارى بين دول المنطقة. وبشأن الامن الغذائي فانه من الضرورى ان يسبق وضع أى خطة اقليمية أو قطرية القيام بالدراسات اللازمة. ويظهر الاهتمام بموضوع نقل التكنولوجيا من خلال النشاطات المنوى القيام بها ضمن فترة الخطة. اما في الاحصاء فقد وزعت نشاطات الخطة بين جمع البيانات والقيام بالدراسات المتخصصة وتنظيم الاحصاء والتدريب. وتأمل الامانة ان تتمكن من زيادة فعاليتها في مجال المستوطنات البشرية بتقديم المشورة بواسطة مستشار اقليمي سيتم تعيينه في وقت لاحق. اما عن التركيز في خطة المالية والادارة العامة على الناحية الاولى فمرد ذلك الى قلة الموارد المخصصة لهذا البرنامج ، ولكن الامانة ستعمل لتحقيق التوازن بين شقي البرنامج.

١٠ - انشاء هيئات فرعية للجنة

٩٠ - في التقديم للبند ١١ من جدول الاعمال ، أشار الامين التنفيذي الى الوثيقة E/ECWA/58 المتعلقة بهذا الموضوع وقال ان عادة اللجوء الى الهيئات الفرعية متبعة بدرجات متفاوتة في لجان اقليمية اخرى مضى على وجودها زمن طويل . وأوضح أن الامانة ترى ان نشاطات اللجنة ستبلغ قريبا درجة من الزخم مما يتطلب انشاء مثل هذه الهيئات . وبدلا من انشاء هذه الهيئات بصورة مؤقتة واستجابة لظرف معين ، ترى الامانة القيام باستعراض الحاجة الى انشاء هيئات فرعية بصورة معمقة تشمل نوعيتها وعددها ، والآثار المالية المترتبة على انشائها وذلك بالتشاور مع الحكومات الاعضاء والهيئات الاقليمية والدولية ، واوصى وضع دراسة مفصلة يجرى تقديمها الى اللجنة في دورتها القادمة . واوضح انه نظرا الى ان الميزانية البرنامجية للجنة لعامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لم ترصد اعتمادات لمثل هذه النشاطات ، ترى الامانة ان تتم الاستعانة بحساب المساهمات المالية التابع للجنة .

٩١ - وخلال مناقشة هذا البند ، أيّد ممثل الجمهورية العراقية الآراء التي اوردها الامين التنفيذي ، واقترح اجراء دراسة شاملة لامكانية انشاء هيئات فرعية في حقول محددة ، وبشكل خاص للتنسيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بغية تمكين اللجنة من القيام بأمور عديدة منها عقد اجتماعات تحضيرية ذات صلة بمؤتمرات تلك المنظمة .

٩٢ - وقال ممثل الجمهورية العربية السورية ان انشاء هيئات فرعية امر مرتبط بعملية التكامل في عمل اللجنة من حيث الاطار والمحتوى . واسترعى الانتباه الى وجوب المباشرة بتعزيز شعب اللجنة قبل البدء بمرحلة انشاء الهيئات الفرعية .

٩٣ - وأيد ممثل المملكة الاردنية الهاشمية فكرة انشاء هيئات فرعية في ميادين معيّنة بعد اجراء الدراسة اللازمة . واعرب عن اعتقاده بأن من شأن هذه الهيئات ان تقوى فعالية اللجنة ، لانها ستضم اختصاصيين وستكون قادرة على التعمق في مواضيع محددة ، وهذا بدوره سيساعد في سد الفجوة في المعلومات . وتمنى ان تتم هذه الدراسة بالتعاون الوثيق مع الحكومات الاعضاء .

٩٤ - واقترح ممثل جمهورية مصر العربية ان تدرس اشكال بديلة للهيئات الفرعية مثل مجموعات العمل واجتماعات الخبراء وغير ذلك .

٩٥ - وأعرب ممثل دولة الكويت عن اعتقاده بأن انشاء هذه الهيئات يجب ان يتم وفقا لمتطلبات محددة . وتساءل عن السبب الكامن وراء اجراء الدراسة حول انشاء هيئات فرعية . وذكرت أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ما زالت حديثة العهد . وعليه ، فان مسألة اللجان ينبغي ارجاؤها الى أن تتمكن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من تشكيل مثل هذه اللجان الفرعية ، وذكرت ان اللجنة اتخذت قرارا بتشكيل لجنة متابعة ولم يتم تشكيلها بعد .

٩٦ - وأيد ممثل المملكة العربية السعودية آراء ممثل دولة الكويت وتساءل هل ان هذه اللجان ستكون موقتة أم دائمة . وأبدى تخوفه من احتمال الازدواجية في انشاء هذه الهيئات في المنطقة وحث على التروى .

٩٧ - ولفت ممثل المملكة الاردنية الهاشمية الانتباه الى ان اللجنة تقوم بتحضير اعداد متزايدة من الدراسات في ميادين مختلفة وان مدة الدورات السنوية التي تعقدها اللجنة لا تكفي لاستعراض هذه الدراسات والمواضيع التي تقدم اليها بشكل وافي. وقال ان هذه الدراسات والتقارير ينبغي ان تقدم الى لجان فنية كي تبدى آراءها فيها . واضاف ان الدراسة المقترحة قد تخلص الى استنتاج مفاده ان لا حاجة الى هيئات فرعية في الوقت الحاضر ، ولكن من الاهمية بمكان بالنسبة للجنة ان تجرى هذه الدراسة لكي تعرف ما تستطيع انشاءه وما لا تستطيعه .

٩٨ - وقال الامين التنفيذى انه نظرا لجميع الاسباب التي اوردها ممثلو الدول الاعضاء ، فانه من الضرورى اعداد الدراسة وارسالها الى حكومات البلدان الاعضاء كي تبدى رأيها فيها قبل انعقاد الدورة السادسة . وذكر ، فيما يتعلق باقتراح ممثل الجمهورية العراقية ، ان مفاوضات عديدة تجرى الآن بغية وضع برامج مشتركة مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وان الامانة قد اجرت اتصالات مع البلدان الاعضاء ، بشأن عدد من المسائل مثل انشاء الصندوق المشترك ولم تتلق بشأنها غير ردود قليلة . وحث الامين التنفيذى مندوبي البلدان الاعضاء على الاسراع في الرد حتى يتسنى مباشرة العمل وتنسيقه مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والهيئات الاقليمية المعنية الاخرى .

١١ - تقريران اوليان عن مقر اللجنة

٩٩ - قدم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال واشار الى ان موضوع المقر الدائم للجنة معروض على بساط البحث منذ ان انشأت اللجنة . ولفت انتباه اللجنة الى رأى المستشار القانوني للامم المتحدة في نيويورك ـ الوارد في الفقرة ١٤ من الوثيقة E/ECWA/64 والذى يؤكد ان انتقال المنظمة من بلد مقرها المؤقت الى بلد مقرها الدائم هو من صلاحية اعضاء اللجنة وحدهم . وذكر ان الامانة اعدت بيانا تفصيليا عن الآثار المالية المترتبة على اتخاذ قرار النقل (الوثيقة E/ECWA/64/Add.1) يتضمن بندا خاصا يبين الآثار المالية المترتبة في حال اتخاذ الدورة الحالية قرارا بنقل المقر الى بغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ .

١٠٠ - واشار ممثل الجمهورية العراقية الى ان هناك موضوعين منفصلين امام اللجنة : المقر الدائم في بغداد والمقر المؤقت في بيروت . وأكد ان حكومة الجمهورية العراقية جادة في موضوع المقر الدائم وقد خصصت المبالغ اللازمة لهذه الغاية في الخطة الخمسية . ثم قدم تقريرا موجزا عن تقدم العمل في المشروع أبرز فيه النواحي الفنية والهندسية .

١٠١ - وأثار ممثل الجمهورية العراقية عددا من النقاط حول نقل مقر اللجنة الى بغداد فذكر ان اختيار بغداد كمقر دائم للجنة أمر لا نقاش فيه لانه نتيجة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة رقم ٢٠٤٥ (د-٦١) . وأضاف أن فترة الخمس سنوات بجعل بيروت مقرا مؤقتا ستنتهي في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ حسب ما نص عليه قرار اللجنة رقم (د خ-١) . وأشار الى أن الحكومة العراقية تقدمت بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٦ بطلب الى الامين التنفيذي لانتقال اللجنة الى مقرها الدائم في بغداد اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ . كما قامت بابلاغ الامين العام للامم المتحدة بهذا الطلب. كما طلبت من الامين التنفيذي في رسالة لاحقة تزويدها بكافة المستلزمات لاتمام هذا الانتقال . وأبدى أسفه لعدم استلام الحكومة العراقية حتى تاريخه أية من المعلومات التي طلبتها . وأضاف أن التصاميم النهائية للمقر الدائم قد أصبحت جاهزة بعد مشاورات مطولة مع أجهزة الامم المتحدة الفنية . هذا وقد تم الاتفاق مبدئيا مع شركة المقاولات العراقية ،وهي شركة حكومية ،للبدء في تنفيذ هذا المشروع في أوائل عام ١٩٧٩ .وأشار الى أن الفترة التي انقضت منذ موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجعل بغداد مقرا دائما في ٢٧/١٠/١٩٧٦ لم تكن كافية لاتمام البناء . وذكر أن هناك سوابق عديدة في الامم المتحدة حيث تم الانتقال الى مكاتب مؤقته في المقر الدائم قبل الانتقال الى المكاتب الدائمة . وقد خصصت الحكومة العراقية بنايتين جديدتين دون مقابل وقام الامين التنفيذي ورئيس قسم خدمات الابنية في مكتب الخدمات العامة في المقر الرئيسي للامم المتحدة بتفقدهما . ويمكن لرئيس قسم خدمات الابنية أن يطلع اللجنة على انطباعاته عما اذا كانت البنايتان تسمحان للجنة بالقيام بمهامها الرئيسية كما ورد في الفقرة ٣ من القرار رقم ٩ (د خ-١). وحث أعضاء اللجنة على قبول طلب الجمهورية العراقية لانه ينسجم مع قراراتها وقرارات الامم المتحدة ومع رأي المستشار القانوني للامم المتحدة كما هو مدون في الصفحة ٤ من الوثيقة E/ECWA/64 ولفت الانتباه الى أن الوثيقة E/ECWA/64/Add.1 التي قدمتها الامانة حول الاثار المالية المترتبة على انتقال مقر اللجنة الى بغداد تبين بوضوح ان الانتقال الى المقر الدائم ،سواء تم في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ أم في عام ١٩٨٠ سوف لا يترتب عليه أية مصاريف اضافية بل سيكون هناك وفورات. كما عبّر المندوب العراقي عن بالغ أسفه اذ تبين للوفد العراقي خلال اتصالاته مع بعض الوفود الشقيقة أن بعض موظفي الامانة التنفيذية قد فاتحوا عددا من الوفود ورجوهم السعي والعمل على تأجيل انتقال الاكوا الى بغداد في موعده المقرر في أيلول ١٩٧٩ . وأضاف أن حكومته تنظر الى هذا الامر بمنتهى الجدية والخطورة وترى فيه دليلا صارخا على عدم ادراك هؤلاء الموظفين طبيعة واجباتهم وما يفرضه عليهم ميثاق الامم المتحدة ،واحتفظ بحق حكومته في متابعة الموضوع على أعلى المستويات في الامانة العامة للأمم المتحدة . وأبدى الرئيس رأيه في أن مثل هذا الأمر لو صح القيام به فانه يعتبر مسعى فرديا لا علاقة للامانة التنفيذية به .

١٠٢ - وتكلم ممثل الجمهورية اللبنانية مؤكدا أن العرض الذي تقدم به العراق ونال على أساسه الموافقة على جعل بغداد مقرا دائما للجنة ،قد عدل من طرفه واستبدل ببنايتين مؤجرتين . وفي الفتوى القانونية لمستشار الامم المتحدة ربط عضوي بين انتقال اللجنة من مقرها المؤقت في بيروت وبين تشييد الابنية اذ وردت عبارة عندئذ يتم الانتقال ،وشدد على كلمة عندئذ .

كما أنه شكر اللجنة ،امينا تنفيذيا وموظفين ضميرهم المهني الذي جعلهم يعملون وينتجون في ظروف صعبة يعلمها الجميع فجاء عملهم تاما ومتقنا . كما انه اشار الى ان التعرض لموضوع المقر والخروج بقرار في هذه الدورة قبل سنة من انتهاء مدة الخمس سنوات سيكون له انعكاسات سلبية وتفسيرات خاطئة ، وبالعكس فان في بقاء اللجنة في بيروت فائدة للجميع ،علما بأن هذا البقاء هو مؤقت لحين تشييد المقر الدائم.

١٠٣- وبناء على طلب الامين التنفيذى تلا السيد هنرى جيران ، رئيس قسم ادارة خدمات الابنية في مكتب الخدمات العامة في المقر الرئيسي للامم المتحدة بيانا موجزا حول زيارته الى بغداد لتفقد البنايتين المقترحتين لتكونا المقر المؤقت للامانة التنفيذية جاء فيه :

" بتكليف من الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، قمت بدراسة للمرافق المؤقتة المقترحة للاقامة ، التي تلائم الاحتياجات المرحلية للجنة المقدمة من حكومة العراق في بغداد . وهذه المرافق ستستخدمها اللجنة الى ان يصبح بالامكان بناء المقر الدائم في بغداد . ان التقييم الذى قمت به لم يشمل تغطية السكن والمدارس او الخدمات الاخرى المتعلقة برفاهية الموظفين ، وذلك بسبب ضيق الوقت المتاح .

وأود أن أعرف نفسي لمن لا يعرفونني . فأنا رئيس دائرة المباني لدى ادارة الخدمات العامة في المقر الرئيسي في نيويورك .

وترتكز المتطلبات على فترة اشغال تقدّر بخمس سنوات وتنتهي في ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ . وهذا يعطي وقتا اضافيا قد يلزم في حال حدوث تأخير في انجاز البناء .

أما التقديرات المتعلقة بالملاك من الميزانية العادية والوظائف من خارج هذه الميزانية فقد تم الحصول عليها من رئيس شعبة الادارة لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . واستندت الدراسة الى المقاييس الدولية للامم المتحدة تراعي تخصيص الامكنة وتوفير البيئة المناسبة للعمل .

ثم خلصت الى القول ، ايجازا لتقريري ، أن بامكان المبنيين المقترحين ، كما هو مذكور اعلاه ، أن يؤمنا مساحة تكفي لسد حاجات اللجنة للمكاتب وللاستعمالات الخاصة . ويحتاج هذان المبنيان ، المفترض انجازهما في ايلول /سبتمبر ١٩٧٩ ، الى اجراء بعض التعديلات لتأمين المساحات اللازمة وتوفير البيئة المناسبة للعمل حسب مقاييس الامم المتحدة الدولية . وتبين دراسة الابنية ، وقد أكد ذلك المهندس العراقي ، ان بالامكان تنفيذ هذه التعديلات بحد أدنى من الصعوبة . ولتلبية حاجة اللجنة للمساحات المخصصة للمؤتمرات ، فيبدو من الممكن تأمين قاعتين للمؤتمرات في الموقع نفسه ، تتسع كل منهما لعدد يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ شخصا ، مع تأمين الترجمة الفورية بثلاث لغات . ويمكن انشاء هاتين القاعتين على المستوى فوق الارضي داخل المباني او على المستوى الارضي في مبنى من طبقة واحدة ، كما هو مقترح ايضا .

غير ان الجلسات العامة التي تعقدها اللجنة ، والتي تحتاج الى أمكنة تتسع لـ ٢٥٠ شخصا مع تأمين الترجمة الفورية ، فيتوجب عقدها خارج الموقع . وقد أجريت كشفا على هذا النوع من الامكنة المتوفرة حاليا في الفنادق او في النوادى . اما المتطلب الاخير فهو تأمين مواقف لسيارات الموظفين ، وقد تبين ان مواقف مناسبة للسيارات ستؤمن في الموقع " .

١٠٤- وعرض على اللجنة مشروع قرارين بشأن المقر الدائم وقد تبنت اللجنة باكثرية ٨ أصوات القرار رقم ٥٢ (د - ٥) ، وذلك بالتصويت بالمناداة على الاسماء وفي جلسة مغلقة .

١٢ - امـــور اخـــرى

(أ) خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا

١٠٥ - افتتح الامين التنفيذى للجنة المناقشة حول خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا (الوثيقة E/ECWA/69) باستعراض القرارات و النشاطات داخل منظومة الامم المتحدة و التي أدّت الى وضع خطة العمل المذكورة . و قال انه في عام ١٩٧٢ اعلن المجلس الاقتصادى و الاجتماعي ان عام ١٩٧٥ سيكون السنة الدولية للمرأة و اقرت الجمعية العامة ذلك . و في عام ١٩٧٤ ، دعت الجمعية العامة الحكومات الاعضاء و الوكالات المتخصصة و اللجان الاقليمية الى تنفيذ برنامج عمل السنة العالمية للمرأة ، و في عام ١٩٧٥ تم عقد مؤتمر عالمي بمناسبة السنة العالمية للمرأة اسفر عن وضع خطة عمل عالمية لدمج المـــرأة في التنمية .

١٠٦ - و في خطة العمل العالمية هذه ، اعطيت الاولوية الكبرى للعمل على المستوى الاقليمي ، و لدور اللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة . و طالبت الجمعية العامة اجهزة الامم المتحدة بما في ذلك اللجان الاقليمية ان تستعرض سنويا النشاطات التي قامت بها فيما يتعلق بخطة العمل العالمية ، و ان تطور و تنفذ استراتيجيات فعالة لتحقيق اهداف الخطة على المستوى الاقليمي . و على هذا الاساس ، دعت الدول الاعضاء في اللجنة الامين التنفيذى في دورتها الثانية الى مضاعفة نشاط الامانة في هذا الميدان .

١٠٧ - و اوضح الامين التنفيذى ان اللجنة وضعت مسوّدة مشروع لخطة اقليمية و عرض هذا المشروع الى اجتماع لخبراء من الدول الاعضاء في نيسان/ابريل ١٩٧٨ بقصد تبادل الرأى حول الخطة و تقديم الاقتراحات اللازمة لاعادة صياغتها . و في أيار/مايو ١٩٧٨ ، و بناء على دعوة من مركز الامم المتحدة للانماء الاجتماعي و الشؤون الانسانية و اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عقد المؤتمر الاقليمي لادماج المرأة العربية في التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . و قد كان هذا أول مؤتمر يعقد في اطار الامم المتحدة لدمج المرأة في التنمية في منطقة اللجنة تضع فيه دول المنطقة خطة عمل اقليمية . و قد شملت خطة العمل مقترحات عمل في احد عشر مجالا من التخطيط الى التشريع و الى التنفيذ و التقييم ، و كذلك تضمنت الخطة توصيات بشأن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال اسهام المرأة في التنمية .

١٠٨ - و قد وافقت اللجنة الاستشارية لصندوق الامم المتحدة الطوعي للمرأة على المشاريع التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و الرامية الى زيادة مشاركة المرأة و ذلك عن طريق تدريبها في شتى المجالات .

١٠٩ - و بعد أن طلب ممثل الجمهورية العراقية أن تضم خطة العمل التي أقرّها المؤتمر الاقليمي الى وثائق الدورة الخامسة للجنة (E/ECWA/69/Add.1) ، أوضح ان "دور المرأة في التنمية" هو عنوان أفضل من عنوان "ادماج المرأة في التنمية" نظرا لكون كلمة "ادماج" قد تعطي الانطباع أن المرأة لم تشترك بعد في عملية التنمية في حين أنها تشارك بأساليب شتى في التنمية على الرغم من أن هذه المشاركة قد لا تكون على المستوى المنشود . و أشار كذلك الى نواح عدة اغفلتها

الوثيقة منها دور المرأة في السياسة ،والامية عند المرأة ،ودور المرأة في الجهود المبذولةلتطوير وضع المرأة ،والطريقة التي ستعتمد في نظام تقييم الخطة في المنطقة والسبل المقترحة للتنسيق بين اللجنة والدول الاعضاء في هذا الميدان .

١١٠ - وأبدى ممثل المملكة الاردنية الهاشمية اسفه لكون الوثيقة لم تقدم في وقت مبكر حيث كان بالامكان دراسة خلفيتها بتمعن أكثر وقال ان لجنةالمرأة العربية التي ورد ذكرها في الوثيقة ينبغي أن تقوم بالتنسيق مع مكتب شؤون المرأة لدى جامعة الدول العربية . وأكد على أن القضايا التي تحيط بمسألة اسهام المرأة في التنمية انما هي انعكاسات لحالة المجتمع باكمله وقال بموجب عدم التطرق الى وضع المرأة بمعزل عن قضايا المجتمع الاخرى . واضاف أنه ،بغية تلافي الازدواجية ،يجب أن يتم التجميع المقترح للبيانات عن المرأة من قبل وحدة الاحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المنشورات المتعلقة بالمرأة والتنمية والصادرة عن منظمات تابعة للأمم المتحدة وعن منظمات اقليمية أخرى قبل أن تصدر اللجنة دليلا عنها .

١١١ - وتكلمت ممثلة الاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة فذكّرت اللجنة بأن سنة ١٩٧٩ قد اعلنت السنة الدولية للطفل . وأعربت عن تأييد الاتحاد للاعلان المذكور وأكدت على الصلة الوثيقة بين وضع المرأة والطفل وبين الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل بلد . وقالت ان الاتحاد سيعقد عدة ندوات ثنائية واقليمية ودولية حول هذا الموضوع ،بما في ذلك ندوة اقليمية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للمنظمات النسائية في دول شبه الجزيرة العربية والخليج . واشارت الى المائدة المستديرة المنوى عقدها في لبنان عام ١٩٧٩ بعنوان "حياة ومشاكل الطفل في لبنان". وتمنت أن تساهم اللجنة في التخطيط والاعداد للسنة الدولية للطفل .

١١٢ - وأكدت ممثلة الكويت على أن موضوع اسهام المرأة في التنمية ليس مسألة مساواة فحسب بل أيضا مسألة اقتصادية وانمائية ،كما أنه وثيق الصلة بالقدرات البشرية التي يحتاج اليها العالم العربي لدفع عجلة التنمية الى الامام .

١١٣ - وأكدت الامانة على أن خطة العمل سبق وأن حازت على موافقة الحكومات ،وأن القرارات المتعلقة بتنفيذ الخطة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ينبغي أن تصدر عن اللجنة . وأكدت الامانة على ضرورة أن يكون للمرأة دورها في خطط التنمية في البلدان الاعضاء . واشارت الى أن الامانة ستبذل جهدا في توفير احصاءات اكثر تفصيلا عن وضع المرأة في المنطقة ،والى أن الدليل المقترح نشره عن اسهام المرأة في التنمية سيوجه بشكل خاص نحو المرأة العربية

(ب) تقرير مساهمة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

١١٤- استعرضت الامانة مساهمة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية فاشارت الى الاجتماع التحضيري الاقليمي الاول الذي عقد في بيروت بين ١٩ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ والى الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني الذي عقد في عمان بين ١٢ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨. وذكرت ان التحضير للمؤتمر المذكور قد تم ايضا على الصعيد الوطني اذ كلف كل بلد عضو في اللجنة بتحضير ورقة وطنية تبين خبرة القطر ومشاكله في استخدام العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية. وفي صدد الاجتماع الاقليمي التحضيري الثاني لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، ذكرت الامانة ان الوثيقة (E/ECWA/71) الخاصة بتقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني تضمنت استعراضا عاما للاوراق الوطنية وللمناقشات التي دارت حول مسودة التقرير الاقليمي واضافت ان توصيات قد رفعت فيما بعد بشكلها النهائي الى امانة مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وقد وزعت هذه التوصيات في الدورة الحالية (الوثيقة E/ECWA/70). واوضحت الامانة ايضا ان هذه التوصيات تشكل الجزء الثاني من التقرير الاقليمي، وان الجزء الاول الذي يتضمن استعراضا عاما لاوضاع المنطقة هو في طور الاعداد واضافت ان التقرير باكمله سيرسل الى الدول الاعضاء فور الانتهاء من اعداده. وتجدر الاشارة الى ان التقرير الاقليمي سيوزع بوصفه ورقة خلفية في مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وبالتالي لن يناقش في هذا المؤتمر. واضافت الامانة موضحة ان اقرار توصيات الاجتماع الاقليمي الثاني على المستوى الوطني والاقليمي والدولي يشكل مساهمة اللجنة في حملة العمل التي تقوم بوضعها سكرتارية المؤتمر المذكور عن تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في بلدان العالم.

١١٥- وعند فتح باب المناقشة حول هذا البند لم تبد الوفود المشاركة اية ملاحظات.

(ج) غيرها

١١٦- وعرضت على اللجنة مشاريع القرارات التالية:

- المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها
(مقدم من: المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، منظمة التحرير الفلسطينية، الجمهورية العربية اليمنية)

- دراسة أوضاع وامكانيات الشعب الفلسطيني
(مقدم من: دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العراقية، دولة الكويت، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجمهورية العربية اليمنية، منظمة التحرير الفلسطينية)

- التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي
(مقدم من : الجمهورية العربية السورية)

- تنسيق الاستراتيجية الاقليمية وبرنامج العمل المتعلق بتنقل اليد العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية العربية السورية)

- مجموعة خبراء لتحديد الاهداف البعيدة المدى واستراتيجية التنمية الاقليمية
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية ،الجمهورية العربية السورية ،منظمة التحرير الفلسطينية)

- مساعدة الدول الاعضاء في مجال السياسات والتخطيط للتجارة الخارجية
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية ،الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ،منظمة التحرير الفلسطينية)

- تعداد الشعب العربي الفلسطيني
(مقدم من : الجمهورية العربية السورية ،الجمهورية العراقية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،منظمة التحرير الفلسطينية)

- تطوير وضع الخرائط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتحقيق التعاون بهذا الشأن
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية)

- هجرة الكفاءات من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية ،الجمهورية العربية السورية ،منظمة التحرير الفلسطينية)

- المقر الدائم للجنة الاقتصادية لغربي آسيا
(مقدم من : سلطنة عمان ،دولة الكويت ،جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية اليمنية ،الجمهورية العراقية)

- مركز التوثيق العربي الاقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية)

- انشاء هيئات فرعية
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية)

- برنامج عمل لصالح البلاد الاقل نموا
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية ،الجمهورية العربية السورية ،الجمهورية العراقية ،سلطنة عمان ،جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،الجمهورية العربية اليمنية)

- المقر الدائم للجنة الاقتصادية لغربي آسيا
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية ،الامارات العربية المتحدة ،دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ،الجمهورية العربية السورية ،منظمة التحرير الفلسطينية ، الجمهورية اللبنانية)

- انشاء وكالة لاعمار لبنان
(مقدم من : الجمهورية اللبنانية)

- دعم برنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال مساهمة المرأة العربية في التنمية
(مقدم من : المملكة الاردنية الهاشمية ،الجمهورية العربية السورية ،الجمهورية العراقية ،منظمة التحرير الفلسطينية ،جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية اليمنية) .

وجرت مناقشة مشاريع القرارات المذكورة والتعديلات التي اقترحت بشأنها . وقد تبنت اللجنة بعد ذلك القرارات المبينة في الفصل الثالث أدناه . وخلال مناقشة مشاريع القرارات قدمت الامانة التنفيذية بيانا حول الالتزامات المالية التي قد تترتب على اقرار عدد من هذه المشاريع (أنظر الملحق الأول) . وقد تحفظ ممثلو كل من دولة الامارات العربية المتحدة ،ودولة البحرين ودولة الكويت على فقرة ٣ من منطوق القرار ٥٤ (د-٥) وتحفظ ممثلو كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت على القرار ٥٥ (د - ٥) ، وتحفظ ممثل المملكة العربية السعودية على الفقرة (٢) وممثلو كل من الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر على الفقرتين (٢) و (٥) من القرار ٦١ (د - ٥) ،وتحفظ ممثل كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت على القرار ٦٣ (د - ٥) .

١١٧- هذا وقد تحفظ ممثل كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية على كافة قرارات الدورة التي تستتبع التزامات مالية .

١١٨- القى مندوب الاتحاد السوفياتي كلمة ،وتحفظ ممثل جمهورية مصر العربية على بعض ما جاء فيها باعتبارها خارجة عن طبيعة أعمال ونطاق الموضوعات التي تناقش في اطار أعمال اللجنة .

الفصل الثـــــالث

القرارات التي اتخذتها اللجنـــــة

٥٢ (٥) المقر الدائم للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تستذكر قرارها رقم ٦ (د خ - ١) حول اختيار بيروت مقرا مؤقتا للجنة وقرارها رقم ٣٥ (د خ - ٢) باختيار بغداد مقرا دائما للجنة ،

واذ تشير الى تقرير اللجنة المرحلي رقم E/ECWA/64 عن مقر اللجنة ،

تقرر :

١ - تأكيد قراري اللجنة رقم ٦ (د خ - ١) و ٣٥ (د خ - ٢) المذكورين اعلاه ،

٢ - تأجيل البت في موضوع المقر المؤقت للجنة والطلب من الامين التنفيذي اعداد تقرير حول ما اتخذ من اجراءات وخطوات لاقامة المبنى الدائم للجنة وتقديمه للدورة العادية السادسة القادمة للجنة.

الجلسة الثامنة
٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨

٥٣ (٥) دراسة اوضاع وامكانيات الشعب الفلسطيني

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تستذكر قرارها الاجماعي رقم ٢٧ (د - ٣) الصادر عن دورتها العادية الثالثة (١٤ أيار/مايو ١٩٧٦) الذى يطلب الى الامين التنفيذى اعداد دراسة حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تأخذ علما بالتقرير المرحلي (E/ECWA/59/Add.4) عن تنفيذ هذا القرار :

١ - تحث الامين التنفيذى على تكثيف الجهود لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن ،

٢ - ترجو الامين التنفيذى العمل على القيام بما يلزم لاعادة تخصيص رصيد مساهمة الامم المتحدة في هذا المجال ،

٣ - ترجو الامين التنفيذى تقديم تقرير الى الدورة السادسة يتضمن اقتراحاته بشأن الحصول على الموارد المالية الاضافية اللازمة لاتمام الدراسة.

الجلسة التاسعة

٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

٥٤ (٥) التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تؤكد مجددا أهمية التعاون والتنسيق في مجال النشاطات الانمائية التي تضطلع بها أجهزة الامم المتحدة والمنظمات العربية والاقليمية ،

واذ تشير الى قرارها ٤٧ (د-٤) المتعلق بالتعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي والمعتمد في دورتها الرابعة ،

واذ تحيط علما بالتقرير المعنون "متابعة القرار ٤٧ (د - ٤) التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي " E/ECWA/59/Add. 1 .

واذ تشير مع التقدير الى الجهود التي يبذلها الامين التنفيذي في تطوير علاقاتها مع المنظمات والهيئات العربية والاقليمية ،

١ - ترجو من الامين التنفيذي بالتشاور مع حكومات دول المنطقة ، أن يقوم بوضع ترتيبات محددة من اجل التعاون والتنسيق وان يرفع اليها في دورتها السادسة تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد ،

٢ - وتحث الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة في المنظمات الاقليمية والعربية والدولية التي من شأنها ان تؤدي الى اشتراكها النشط في وضع الترتيبات المحددة المذكورة ،

٣ - وتحث كذلك الدول الاعضاء على النظر في الاسهام في الموارد الضرورية للقيام بالاعمال اللازمة وذلك بواسطة حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية التابع للجنة .

الجلسة التاسعة

٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨

٥٥ (٥) تنسيق الاستراتيجية الاقليمية وبرنامج العمل المتعلق بتنقل اليد العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

وعيا منها لتزايد حجم تنقل الايدى العاملة ما بين الدول الاعضاء فيها وللدور الهام الذى تلعبه اليد العاملة المتنقلة في دفع الجهود الانمائية في المنطقة ،

وادراكا منها للمشاكل المتزايدة التي تولدت نتيجة التنقل الواسع وغير المنظّم لليد العاملة بين اقطار المنطقة

وتقديرا لضرورة اتخاذ اجراءات لمعالجة هذا الموضوع ،

واقتناعا بالحاجة الى تعاون أوثق للافادة المثلى من القوى العاملة المتوفرة على جميع المستويات ولتنظيم تنقلاتها ، ولتنسيق السياسات المتعلقة بذلك ،

١- تحث الامين التنفيذى على اتخاذ الاجراءات الفعالة ، بالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ، لتنسيق هذه النشاطات ،

٢- ترجو من الامين التنفيذى القيام بالدراسات الضرورية ، وعقد اجتماع فني في الوقت المناسب لبحث المواضيع المتعلقة بمشاكل تنقل اليد العاملة ، وتوضيح صورتها .

الجلسة التاسعة

٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨

٥٦ (٥) تحديد الاهداف البعيدة المدى واستراتيجية التنمية الاقليمية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اقرارا منها بأهمية الجهود التي تجرى حاليا فيما يتعلق بالمنظور الاقتصادى الشامل لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حتى عام ٢٠٠٠ بهدف :

- تزويد حكومات اللجنة بوجهات نظر اقتصادية شاملة عن تنمية المنطقة ضمن اطار الاقتصاد العالمي ،
- تحديد المشاكل الاقتصادية بعيدة المدى ذات الاهتمام المشترك وحقول التعاون ذى الفوائد المتبادلة بين البلدان الاعضاء ،

وبعد الاطلاع على ما أنجزته الامانة التنفيذية بشأن الاتجاهات والتطلعات الى المستقبل في منطقة اللجنة ،

وتقديرا للحاجة الى المزيد من التوضيح والتنسيق لاهداف التنمية البعيدة المدى واستراتيجيات التنمية للبلدان الاعضاء ولضرورة بيان وجهات نظر البلدان الاعضاء بصورة فعالة وخاصة فيما يتعلق باستراتيجية التنمية العالمية للعقد التالي ،

واقرارا بالحاجة الى انشاء جهاز فعال لتنسيق جهود الامم المتحدة المختلفة المتعلقة بالتطلعات المستقبلية لتنمية المنطقة على المدى الطويل ولمراقبة تنفيذ برامج العمل بشكل ملائم على المستويين القطرى والاقليمي ،

تحث الامين التنفيذى على اتخاذ الاجراءات الضرورية لاعداد اطار عمل لمنظور اقتصادى شامل لمنطقة اللجنة واعداد استراتيجية انمائية اقليمية مشتركة وكذلك التباحث حول المشاكل الانمائية الملحة خلال العقد القادم .

الجلسة التاسعة

٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨

٥٧ (٥) مساعدة الدول الاعضاء في مجال السياسات والتخطيط للتجارة الخارجيـــة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تذكر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن التجارة الدولية رقم ٣٣٦٢ (د ١-خ) وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ٩١ (٤) بشأن المفاوضات التجارية المتعـــددة الاطراف وكذلك اعلان طوكيو الصادر بهذا الموضوع وخاصة ما يتعلق بتوفير المزيد من منافـــع التجارة الدولية للبلدان النامية ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار أهمية الدور الذى تلعبه التجارة الخارجية في اقتصاد الدول الاعضاء ،

واذ تدرك الصعوبات والمشاكل التي تعترض هذه الدول وخاصة الدول الاقل نموا منها ، في مجال تخطيط التجارة الخارجية ورسم السياسات المناسبة ،

واذ تدرك ايضا الضرورة الملحة لدعم قدرة الدول الاعضاء على تخطي هذه الصعوبات بهدف زيادة فعالية مساهمة القطاع الخارجي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ،

١ - توصي بانشاء المشروع اللازم على مستوى المنطقة لمساعدة الدول الاعضاء على زيادة قدرتها في مجال تخطيط التجارة الخارجية ورسم السياسات الملائمة بما يتناسب مع حاجات النمو الاقتصادى والاجتماعي فيها ،

٢ - تطلب من الامين التنفيذى العمل ، بالتشاور والتنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز التجارى الدولي ، على اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق المساعدة المطلوبة في المجال المذكور ،

٣ - وتحث برنامج الامم المتحدة الانمائي على توفير الدعم المالي اللازم للنشاطات التي يقترحها الامين التنفيذى لتحقيق ما ورد في الفقرتين السابقتين .

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨

٥٨ (٥) تعداد الشعب العربي الفلسطيني

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تشير الى التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات الاقليمية المتكررة، بضرورة القيام بتعداد للشعب العربي الفلسطيني،

واذ تستذكر قرارها الجماعي رقم ٣/ ٢٨ الصادر عن دورتها العادية الثالثة (١٤ ايار/ مايو ١٩٧٦) والذي يحث صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تقديم الدعم المادي الضروري للبدء بتنفيذ هذا المشروع قبل نهاية ١٩٧٦، والذي يدعو الامين التنفيذي الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، للبدء في عمليات التعداد السكاني في أقرب وقت ممكن عقب اجتماع اللجنة التحضيرية المقرر عقده في عام ١٩٧٦،

واذ تأخذ علما بالتحضيرات التي قام بها الامين التنفيذي في هذا الصدد،

واذ تلاحظ مع التقدير المشروع الخاص بهذا الموضوع، والذي قدمه الامين التنفيذي منذ آذار/مارس ١٩٧٨ الى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية،

١ - تعبّر عن خيبة أملها لعدم تجاوب صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية حتى الآن،

٢ - تحث بقوة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على التمويل الضروري لعمليات ومتطلبات تعداد الشعب العربي الفلسطيني، بما يضمن تنفيذ قرار اللجنة والمشروع الخاص بهذا الموضوع،

٣ - تدعو الدول الاعضاء، وخاصة الدول التي توجد على أراضيها تجمعات كبيرة من الشعب العربي الفلسطيني الى تقديم جميع التسهيلات لتمكين امانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من تنفيذ هذا المشروع بصورة ناجحة،

٤ - كما تدعو الامين التنفيذي بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

٥٩ (٥) هجرة الكفاءات من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تشير الى قرارها بالموافقة على برنامج العمل لفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ ؛ والمتضمن اجراء دراسة هجرة الكفاءات،

واذ تقدر الاقتراحات الواردة في خطاب سمو الامير حسن المعظم في اجتماع منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧ ؛ حول هجرة الكفاءات،

واذ تحيط علما بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢/١٩٢ في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ بعنوان " النقل العكسي للتكنولوجيا"، وتقرير فريق الخبراء الحكوميين عن النقل العكسي للتكنولوجيا ،

واذ تأخذ علما بالدراسة التي أعدت حول " مشكلة هجرة الكفاءات" من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وثيقة رقم E/ECWA/57/Add.2 تاريخ ٢٥ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، وبما اوضحته هذه الدراسة من نتائج سلبية خطيرة لهجرة الكفاءات الى خارج المنطقة وبالسياسات النوعية المتبعة في كل قطر من اقطار غربي آسيا تجاه هذا الموضوع ،

تطلب من الامين التنفيذي العمل على استكمال الدراسة المذكورة بقصد : أولا ، تحديث البيانات ؛ ثانيا ، وضع تقديرات للطلب والعرض على المستوى الاقليمي للكفاءات خلال العقد القادم ؛ ثالثا ، اضافة معلومات جديدة حول هجرة الكفاءات الفلسطينية الى الخارج ؛ ورابعا ، تقديم التوصيات للحد من الهجرة وتأمين الشروط المناسبة للهجرة العكسية للكفاءات .

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ؛

٦٠ (٥) مركز التوثيق الاقليمي العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تدرك الحاجة المتزايدة الى المعلومات في عملية التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في المنطقة العربية ،

واذ تحيط علما مع التقدير بجهود الامين التنفيذي في دراسة امكانيات التعاون الاقليمي في ميدان المعلومات المتصلة بالتنمية (E/ECWA/57/Add.1) ،

واذ تحيط علما كذلك مع التقدير بالاسهام القيّم للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في اجراء مسح ودراسة جدوى بشأن انشاء مركز توثيق عربي اقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

١ - ترجو من الامين التنفيذي ان ينظم اجتماعا اقليميا على مستوى الخبراء من جميع الدول العربية لبحث دراسة الجدوى هذه ،

٢ - ترجو أيضا من الامين التنفيذي أن يتخذ التدابير الملائمة لتنسيق الجهود في هذا الميدان مع المشروعات الأخرى أو ذات الصلة في هذه المنطقة من العالم العربي ،

٣ - وتدعو مؤسسات التمويل الاقليمية الى بحث مواصلة الاسهام في تنمية البنية الاساسية للتوثيق في المنطقة العربية ،وفي الجهود المؤدية الى التنسيق والتكامل في هذا الميدان على الصعيد الاقليمي ،

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨

٦١ (٥) المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرهـــا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تشير الى القرار ٨٧ (د-٤) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن تعزيـــز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية والى القرار ٢٠٣٤ (د-٦١) للمجلس الاقتصادى والاجتماعي الذى يحمل العنوان ذاته ،

واذ تشير الى القرار ٥١ (د-٤) للجنة الاقتصادية لغربي آسيا المعنون "دراسة امكانية اقامة مركز لغربي آسيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها" ،

واذ تشير الى الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الامانة التنفيذية للجنة والسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرهـــا [الاقسام ٢/٤/١ ، ٢/٤/٢ ، ٣/٤/٢ من الوثيقة (E/ECWA /67)] ،

واذ تدرك الحاجة الملحة للبلدان العربية الى انشاء مركز اقليمي عربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ،

واذ تحيط علما بتقرير الامين التنفيذى حول هذا الموضوع (E/ECWA/66) وبدراسة الجدوى المنقحة الأولى بشأن المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها (E/ECWA/67) ، وبالتقرير عن الاجتماع المشترك الذى عقدته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بين ممثلي حكومات الدول العربية والمنظمات الاقليمية العربية حول الموضوع ذاته ،

واذ تأخذ في اعتبارها القرار الذى اتخذه "الاجتماع المشترك بين ممثلي حكومات الدول العربية وممثلي المنظمات الاقليمية العربية بشأن المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيـــا وتطويرها" الذى عقدته اللجنة في عمان فيما بين ١٦ و ١٨ ايلول سبتمبر ١٩٧٨ (المرفـق الأول للوثيقة E/ECWA/68) وتقرير توصيات "الاجتماع العربي لبحث امكانية التعاون العربـي الاوروبى حول انشاء مركز لنقل التكنولوجيا" الذى عقد في القاهرة فيما بين ٢٠ و ٢١ ايلـول / سبتمبر ١٩٧٨ (المرفق الثاني للوثيقة E/ECWA/66) ،

١ - تلاحظ بتقدير وارتياح تنفيذ المهام المذكورة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من قرار اللجنة ٥١ (د-٤) ،

٢ - وتقرر مبدأ انشاء المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ،

٣ - وترجو من الأمين التنفيذى اعداد نسخة منقحة ثانية من دراسة الجدوى على أن تؤخذ في الاعتبار الملاحظات التي ابديت بشأنها من جانب الدورة الخامسة للجنة ،

٤ - وترجو من الامين التنفيذى الاتصال بالامين العام لجامعة الدول العربية لغرض تقديم النسخة المنقحة الثانية لدراسة الجدوى الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية لمناقشتها واقرارها ،

٥ - وترجو من الامين التنفيذى ،بعد ان تتم الموافقة على دراسة الجدوى من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية ،وبالتعاون مع الامانة العامة للجامعة العربية ،دعوة الحكومات العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنظمات الاقليمية العربية الى عقد اجتماع لاتخاذ الترتيبات اللازمة لاقامة المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها .

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨

٦٢ (٥) تطوير وضع الخرائط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتحقيق التعاون بهذا الشأن

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تدرك أهمية وضع الخرائط بوصفها وسيلة مهمة من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

واذ تدرك ايضا الحاجة الى بذل مزيد من الجهود للتعاون في نشاطات وضع الخرائط في المنطقة العربية ،

واذ تأخذ علما بمشاريع المقترحات المتضمنة في الوثيقة E/ECWA/56/Add.1 والمتعلقة باعداد برنامج لوضع الخرائط ،

١- ترجو من الامين التنفيذي تقديم تقرير حول الحاجة لانشاء وحدة لوضع الخرائط في اطار امانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

٢- وترجو كذلك من الامين التنفيذي النظر في الطرق والوسائل اللازمة للبدء بنشاطات وضع الخرائط خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ .

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

٦٣ (٥) انشاء هيئات فرعيـــة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تشير الى المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من النظام الداخلي المؤقت للجنة ، التي تبين الاجراءات لانشاء هيئات فرعية ،

واذ تشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٦٢ المعنون " الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية" الذى يدعو اللجان الاقليمية الى النظر في انشاء لجان اقليمية معنية بالمستوطنات البشرية ،

واذ تعترف باهمية الهيئات الفرعية بالنسبة لعمل امانة اللجنة ودور اللجنة فـــي تقرير السياسة الشاملة ،

وقد احاطت علما بتقرير الامين التنفيذى E/ECWA/58 ،

١- ترجو من الامين التنفيذى اعداد دراسة مفصّلة عن الاصول الاجرائيـــة والامكانيات المتعلقة بانشاء هيئات فرعية للجنة بالتشاور مع المنظمات العربية والدوليـــة ومع الدول الاعضاء ،

٢- وترجو كذلك من الامين التنفيذى تقديم الدراسة اليها في دورتها السادسة .

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

٦٤ (٥) برنامج عمل لصالح البلاد الاقل نموا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تستذكر قرارها رقم ٣٨ (٤) الذى طلبت في مادته الاولى من الامين التنفيذى ان ينقل الى كل من مكتب التعاون الفني في الامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي حرص اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على ان يعيدا النظر في موقفهما من تمويل المشروع بقصد ضمان استمراره ، والذى حثت في مادته الثانية "الدول المقتدرة ماليا بين منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وكذلك الصناديق العربية والجامعة العربية على ان تساهم بالقدر المناسب ضمن حدود الموازنة التقديرية التي يقدمها الامين التنفيذى" ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ما جاء في الوثيقة E/ECWA/59 عن متابعة القرار ٣٨ (٤) ملاحظة ان هناك مصادر تمويلية لم يتح للجنة بعد الاتصال بها ،

واذ تقدر الخدمات التي يقدمها المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة لكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان وهي من الدول الاقل نموا التي توليها الامم المتحدة عناية خاصة ،

واذ تؤكد استمرار حاجة هذه الدول لخدمات المشروع :

١- تطلب من الامين التنفيذى ان ينتل الى مكتب الامم المتحدة للتعاون الفني من اجل التنمية حرص اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على متابعته المساهمة في تمويل المشروع للسنة الثانية من الدورة الحالية ٧٨/٧٩ ،

٢- تطلب من الامين التنفيذى متابعة جهوده في منطقة اللجنة وخارجها للمساهمة في تمويل المشروع في حدود الموازنة التقديرية الموضوعة لهذا الغرض لمدة ثلاث سنوات ،

٣- ترجو الامين التنفيذى متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بذلك الى الدورة السادسة العادية للجنة .

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

٦٥ (٥) انشاء وكالة لاعمار لبنان

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تشير الى القرار ٢٤ (٣) الذى يدعو الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى تقديم كل مساعدة ممكنة من اجل اعادة تعمير وانماء لبنان ،

واذ تشير كذلك الى القرار ٤٠ (٤) الذى يدعو الامين التنفيذى الى المبادرة لاجراء مشاورات عاجلة مع رئيس مجلس الانماء والاعمار بغية وضع برنامج انمائي للمساعدة الفنية واجراء الاتصالات الضرورية لتحقيق ذلك ،

وبما ان احتياجات لبنان تفوق الامكانات التي باستطاعة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وامينها التنفيذى تقديمها ،وتتطلب بالتالي مؤسسة خاصة متفرغة ، لهـا جهازها وموظفوها ،تعمل لاعمار لبنان ،

تطلب من الامين التنفيذى رفع توصية الى الامين العام للامم المتحدة ليعرض على الجمعية العامة للامم المتحدة اقرار انشاء وكالة باسم " وكالة الامم المتحدة لاعمار لبنان" ، تحدد كيفية تمويلها وادارتها والانظمة التي ترعاها بالاتفاق بين الطرفين .

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨

٦٦ (٥) دعم برنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال زيادة مساهمة المرأة العربية في التنمية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تعتمد على قرار الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د-٣٠) في دورتها العادية الثلاثين (١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥) الذى طالبت فيه اللجان الاقليمية بان تطور وتنفذ، كمهمة ذات اولوية، استراتيجيات فعّالة لتحقيق اهداف الخطة العالمية لزيادة مساهمة المرأة في التنمية على المستوى الاقليمي ومن قبل الدول الاعضاء، مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف واولويات كل دولة،

واذ تستذكر قرارها الاجماعي رقم ١٧ (د-٣) الصادر عن دورتها العادية الثانية (٩ ايار/مايو ١٩٧٥) الذى طلب من الامين التنفيذى تكثيف نشاط الامانة في هذا المجال،

واذ تستذكر قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٨٥٠ (د-٥٦) الصادر عن دورتها العادية السادسة والخمسين (١٦ ايار/مايو ١٩٧٤) بتأسيس الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة،

واذ تحيط علما بموافقة اللجنة الاستشارية للصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة على المشاريع التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وعلى تمويلها وتمويل غيرها من مشروعات المعونة الفنية لمدة عامين،

وبعد الاطلاع على الخطة الاقليمية لدمج المرأة العربية في التنمية في منطقة غربي آسيا، التي اقرها المؤتمر الاقليمي الذى عقد في عمان من ٢٩ ايار/مايو الى ٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨ والذى اوصى بدعم برامج المرأة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حتى تتمكن الامانة العامة من مواجهة المسؤوليات المتزايدة خلال عقد المرأة ١٩٧٦-١٩٨٥،

١- تتبنى توصيات الخطة الاقليمية الخاصة بمسؤوليات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال المرأة والتنمية،

٢- تحث الامين التنفيذى على تكثيف الجهود لتنفيذ هذه التوصيات وما تتطلبه من برامج ونشاطات،

٣- ترجو الامين التنفيذى تقديم تقرير الى الدورة السادسة يتضمن اقتراحات بشأن الحصول على موارد مالية اضافية لدعم برنامج اللجنة في مجال اسهام المرأة في التنمية.

الجلسة العاشرة
٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

الفصل الرابع

اعتماد التقرير السنوى للجنة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى

١١٩- نظرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مشروع تقريرها السنوى الخامس الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في جلستها الحادية عشرة المنعقدة في ٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨، واعتمدته مع التعديلات التي اجريت عليه.

الملاحق

الملحق الاول

بيان عن الآثار المالية المترتبة
على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة في دورتها الخامسة

— • —

مذكرة من الامانة التنفيذية

١- عملا باحكام المادة ٢٤ من النظام الداخلي للجنة أعدت الامانة التنفيذية هذا البيان عن الآثار المالية المتعلقة بمشروعات القرارات المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة .

٢- ان الملاحظات ذات الصلة المتعلقة ببعض مشروعات القرارات هي كما يلي :

(أ) مشروع قرار بشأن دراسة أوضاع وامكانيات الشعب الفلسطيني (E/ECWA/L.68/Add.1)

سيوجه الامين التنفيذي الى الجمعية العامة طلبا بتخصيص مبلغ مساو للرصيد غير المنفق من الاعتماد الذي رصد لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ والبالغ قدره ٥٩٫٥٠٠ دولار. وفي حال الموافقة على الطلب تجدر الاشارة الى ان هذا الاعتماد قد لا يرصد الا لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١.

(ب) مشروع قرار بشأن التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي (E/ECWA/L.69/Add.1)

	دولار	دولار
١- خبير استشاري		
أ) اتعاب	٥٠٠٠	
ب) نفقات سفر	١٠٠٠	
		٦٠٠٠
٢- نفقات سفر موظفين من اللجنة		٤٥٠٠
٣- نسخ الوثائق		٥٠٠٠
٤- قرطاسية ولوازم مكتبية		٢٥٠٠
٥- لوازم وخدمات متفرقة		٢٠٠٠
		٢٠٠٠٠
٦- احتياطي ١٤ بالمائة لتكاليف دعم البرامج		٣٠٠٠
		٢٣٠٠٠

(ج) مشروع قرار بشأن تنسيق الاستراتيجية الاقليمية وبرنامج العمل المتعلق بتنقل اليد العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (E/ECWA/L. 71/Add.1)

	دولار	دولار
١ - خبراء استشاريون ١٠ رجلا - شهرا	٣٠٠٠٠	
٢ - اجتماع فني	٣٠٠٠٠	
٣ - مؤتمر اقليمي	٣٠٠٠٠	
٤ - تكاليف الدعم الاداري		
٢٤ رجلا - شهرا مساعد بحث		
١٢ رجلا - شهرا سكرتيرة		
٣٦	٣٤٠٠٠	
٥ - نفقات سفر	١٥٠٠٠	
٦ - تكاليف النشر (ترجمة ،طباعة ،الخ ..)	١٥٠٠٠	١٥٤٠٠٠
٧ - احتياطي ١٤ بالمائة لتكاليف دعم البرامج		٢٢٠٠٠
		١٧٦٠٠٠

(د) مشروع قرار بشأن تحديد الاهداف البعيدة المدى واستراتيجية التنمية الاقليمية (E/ECWA/L. 72/Add.1)

	دولار
١ - خبراء استشاريون	٢٠٠٠٠
٢ - اجتماع فريق الخبراء	٢٠٠٠٠
٣ - تكاليف الدعم الاداري	
١٢ رجلا - شهرا مساعد بحث	
١٢ رجلا - شهرا سكرتيرة	
٢٤ رجلا - شهرا	٢٣٠٠٠
٤ - نفقات سفر	١٠٠٠٠
٥ - تكاليف النشر (ترجمة ،طباعة ،الخ ..)	١٥٠٠٠
	٨٨٠٠٠
٦ - احتياطي ١٤ بالمائة لتكاليف دعم البرامج	١٢٠٠٠
	١٠٠٠٠٠

(هـ) مشروع قرار بشأن مساعدة الدول الاعضاء في مجال السياسات والتخطيط للتجارة الخارجية
(E/ECWA/L. 75/Add.1)

	دولار
١ - تكاليف الخبراء	
١٢ رجلا - شهرا	٥٦٠٠٠
٢ - تكاليف الدعم الاداري	
٢٤ رجلا - شهرا مساعد بحث	
١٢ رجلا - شهرا سكرتيرة	
٣٦ رجلا - شهرا	٣٤٠٠٠
٣ - خبير استشاري ٣ رجلا - شهرا	١٠٠٠٠
٤ - نفقات سفر	١٥٠٠٠
٥ - قرطاسية ولوازم مكتبية	٣٠٠٠
٦ - لوازم وخدمات متفرقة	٢٠٠٠
٧ - معدات	٢٠٠٠
٨ - احتياطي واحد بالمائة لتكاليف الخبراء للتعويض بموجب المرفق دال من نظام الموظفين	٦٠٠
	١٢٨٠٠٠
٩ - احتياطي ١٤ بالمائة لتكاليف دعم البرامج	١٨٠٠٠
	١٤٦٠٠٠

(و) مشروع قرار بشأن مركز التوثيق الاقليمي العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
(E/ECWA/L. 78/Add.1)

١ - اجتماع مشترك بين الحكومات على مستوى الخبراء ٣٠٠٠٠ دولار

الملحـــق الثانـــي

التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل

(E/ECWA/57
E/ECWA/57/Corr.1
E/ECWA/57/Add.1
E/ECWA/57/Add.2)

الملحق الثالث

قائمة الوثائق المقدمة
الى الدورة الخامسة للجنة

الرمز	العنوان
E/ECWA/55	جدول الاعمال المؤقت
E/ECWA/55/Rev.1	جدول الاعمال المؤقت المنقّح
E/ECWA/55/Rev.1/Add. 1 + Corr.1	جدول الاعمال المؤقت المنقّح المشروح
E/ECWA/55/Rev.1/Add.2	مذكرة بشأن جدول الاعمال المؤقت المنقّح المشروح
E/ECWA/55/Rev.2	جدول الاعمال
E/Ecwa/56	مشروع الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣
E/ECWA/56/Add.1	الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣
E/ ECWA/57 +Corr. 1	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/57/Add.1	مركز التوثيق العربي الاقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية- مذكرة من الامين التنفيذي

الرمز	العنوان
E/ECWA/57/Add.2	مشكلة هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/58	انشاء هيئات فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا — مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/59	متابعة القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة في نيسان / ابريل ١٩٧٧
E/ECWA/59/Add.1	متابعة القرار ٤٧ (٤) - التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي
E/ECWA/59/Add.2	متابعة القرار ٤٢ (٤) - ممارسات الشركات عبر الوطنية في المنطقة (تقرير موقت)
E/ECWA/59/Add.3	متابعة القرار ٤٨ (د-٤) - المسح الاقتصادى للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/59/Add.4	تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار اللجنة ٢٧ (د-٣) المتعلق بدراسة اللجنة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/60	الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/61 + Rev.1 + Rev.2 + Rev.2/Add.1	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/62 + Rev.1 + Rev.1/Add.1	تنظيم الاعمال - مذكرة من الامين التنفيذى

الرمز	العنوان
E/ECWA/63	(أ) تقرير الامين التنفيذى عن الوضع المالي لبرامج اللجنة منذ الدورة الرابعة (ب) البيان المالي للصندوق الطوعي
E/ECWA/64 + Add.1 and Add.2	تقرير مرحلي عن مقر اللجنة - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/65	القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين والقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين
E/ECWA/66	المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها - تقرير الامين التنفيذى
E/ECWA/67	المسودة المنقّحة الاولى لدراسة جدوى بشأن المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها
E/ECWA/68	تقريرا اجتماع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المشترك بين ممثلي وحكومات الدول العربيةوالمنظمات الاقليمية العربية بشأن المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها
E/ECWA/69 + Add.1	خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا
E/ECWA/70	توصيات الاجتماع التحضيرى الاقليمي الثاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية - (عمان ، ١٢ - ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨)
E/ECWA/71	تقرير الاجتماع التحضيرى الاقليمي الثاني لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية - (عمان ، ١٢ - ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨)
E/ECWA/INF.18	معلومات الى المشتركين
E/ECWA/INF.19	قائمة الوثائق
E/ECWA/INF.20	قائمة باسماء المشتركين